الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٣٢
الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير الأمين العام (A/50/1)

مشروع القرار (A/50/L.5)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ليقوم بعرض مشروع القرار A/50/L.5.

السيد بيرينبوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يأتي تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة على ذكر العديد من المرامي والأهداف. ونحن نوافق بصفة خاصة على هدف:

"إصلاح الأمم المتحدة لتكون منظمة أقل تعقيدا وأكثر تركيزا وتكاملا وقادرة على مواصلة مختلف جوانب مهمتها بشكل يتسم بالتعزيز المتبادل وبأنجح طريقة ممكنة [الذي ظل] من الأهداف الأساسية". (A/50/1، الفقرة ١٨)

ونحن نؤيد خطة الأمين العام التنظيمية الرامية

"إلى إيجاد منظمة تجعل المهام سبيلها والنتائج وجهتها". (المرجع نفسه، الفقرة ١٧)

ونعتقد بأن عمل المجلس المعني بالكفاءة سيسهم إسهاما هاما في جعل الأمم المتحدة تزاول أعمالها بطريقة أفضل وبتكلفة أقل.

ونلاحظ أن تقرير الأمين العام يدعو في هذه السنة، وهي الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء منظمتنا إلى النظر الجاد في دور الأمم المتحدة ومسؤولياتها في المستقبل. وفي ذلك الصدد، يشعر وفد بلدي بالإعجاب إزاء مستوى الالتزام الذي تعهد به الأعضاء من أجل نجاح الفريق العامل المفتوح باب العضوية الرفيع المستوى المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. ولدى هذا الفريق مهمة صياغة مسودة لتعزيز الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86333
9586333

وإصلاحها في الفترة المقبلة. ونحن نؤيد هذا العمل الحيوي تأييدا كاملا.

وعلى سبيل المساهمة في جهود الأمانة لتحسين الخدمات التي تقدمها الى الوفود، نغتنم هذه الفرصة لنعرض مشروع القرار A/50/L.5 المعنون "الطرائق المتصلة بالوثائق". وهذه المبادرة مألوفة لدى الزملاء. وهي تسعى إلى عكس مسار تيار الوثائق الذي يغرق المنظمة. ولقد سمعنا الأمانة تنبه إلى الخطر وتسمي الظرف الراهن بـ "أزمة استيعاب". والأجدر بأن توصف بـ "أزمة طلب" ناجمة عن طلب متزايد بلا انقطاع، على المزيد من الجلسات والنسخ والتقارير بتكلفة باهظة وبمردود ضئيل في أغلب الأحيان على منظمتنا وعلى دولها الأعضاء.

إن الاحصاءات تثير الجزع حقا. فالأمانة العامة تتوقع أن تنفق مبلغ ٢٩٥ مليون دولار لإنتاج الوثائق في نيويورك وجنيف في فترة السنتين الحالية - وهذا يعني زيادة كبيرة على مبلغ الفترة السابقة. ومع ذلك، من منا يستطيع أن يدعي بأننا أصبحنا أكثر معرفة وأكثر تنويرا بفعل هذا الحجم الضخم من الورق؟ ومن يستطيع أن يدعي بأنه قرأ جميع هذه الوثائق؟

وهذه الأزمة لا يمكن أن تحل إن لم تمارس الدول الأعضاء درجة أكبر كثيرا من الانضباط في طلب الوثائق. وكما قالت السفيرة ألبرايت:

> "يجب أن تقطع الدول الأعضاء على نفسها عهدا بأن تسأل، قبل كل تقرير يطلب، وكل قرار يقترح وكل جلسة يتقرر عقدها، ما هو الغرض بالضبط: هل نحن بهذا سنقتحم ميدانا جديدا، أم أننا ننفق مزيدا من موارد الموظفين ونقتل مزيدا من الأشجار لمجرد أن نقول شيئا سبق أن قيل وأن نترجمه إلى ست لغات رسمية مائة مرة مختلفة؟"

إن مشروع القرار سيشجع الدول الأعضاء على الحد من طلباتها على الوثائق وتبسيط المنشورات التي تصدرها الأمانة العامة. وعلى وجه التحديد، يقضي مشروع القرار بأن تقدم الأمانة العامة شفويا، تقديرا لتكاليف الوثائق ذات الصلة قبل أن تطلبها الدول الأعضاء، وبوضع حدود أكثر صرامة بالنسبة لعدد الصفحات، وبتشجيع التقارير الشفوية، وبأن يطلب من الأمانة العامة وضع تقارير موحدة عن المواضيع المترابطة وحذف المادة التاريخية المكررة، وتعزيز استخدام التكنولوجيا اللاورقية.

ونعتقد أن هذه الإجراءات ستحقق تكلفة أقل ووثائق أفضل وأيسر منهما. وستتمكن الأمانة العامة من الالتزام بصورة أفضل بقاعدة الستة أسابيع لتوزيع الوثائق بجميع اللغات الرسمية.

إننا نثير هذا الموضوع في الجمعية اليوم بسبب الأهمية التي نوليها لهذه المبادرة. وإننا نسلم بأن اللجنة الخامسة تتحمل مسؤولية خاصة في هذه المسائل ونقترح أن نحيل مشروع القرار إلى تلك اللجنة للنظر فيه هذا الخريف. ونتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء في ذلك المضمار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح، إذا لم يكن هناك اعتراض، إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الساعة ١١/٠٠.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ومن ثم أطلب من الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يضيفوا أسماءهم إلى قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن.

السيد يوغالينغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أعبر عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/50/1 المعنونة "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة". إن التقرير، الذي قدم عملا بالمادة ٩٨ من الميثاق، يعطي موجزا مفيدا لأنشطة الأمم المتحدة. وإن تقديمه في توقيت حسن في هذه السنة مكّن الوفود من دراسته وتقييمه والتعليق عليه.

ويتضمن تقرير هذه السنة، شأنه شأن تقرير السنة الماضية، خمسة فصول: أولا، "مقدمة"؛ وثانيا، "تنسيق استراتيجية شاملة"؛ وثالثا، "أسس السلام: التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان"؛ ورابعا، "توسيع نطاق الدبلوماسية الوقائية وحل المنازعات"؛ وخامسا، "خاتمة". وقد ظلت عناوين الفصول هذه السنة أساسا نفس عناوين تقرير السنة الماضية فيما عدا الفصل خامسا من تقرير السنة الماضية، "خاتمة"، الذي حمل عنوانا فرعيا هو "التزام مستمر". ويتكون تقرير هذه السنة من ١٣٣ صفحة (١٥١ بالعربية) بينما بلغ تقرير السنة الماضية ١٠٢ صفحة (١٠٩ بالعربية).

وعند الانكباب على الوثيقة قد يستسهل الكثيرون منا بسبب القيود الزمنية، قراءة الفصلين أولا وخامسا، المقدمة والخاتمة فقط. ويرسم هذان الفصلان صورة موجزة للأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة ويقدمان فكرة عن اتجاه الأمم المتحدة من منظور الأمين العام والأمانة العامة. أما الفصول الثلاثة الأخرى فتتعمق بصورة عامة في تفاصيل أنشطة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤.

وفي الفصل أولا، المعنون "مقدمة" يبدأ التقرير بالتركيز على مسائل حفظ السلام. ويتضح هذا عندما يتحدث الأمين العام عن:

> "جهود المنظمة في مجال الاستجابة بشكل فعلي لما تتلقاه من الطلبات وما يعرض لها من المشاكل الجديدة المتعددة التي تنتج عن التغيرات الهائلة التي نشأت عن انتهاء الحرب الباردة". (A/50/1، الفقرة ٥)

ثم يشير إلى:

> "المهام العاجلة المنبثقة عن نشوب صراعات جديدة في شتى بقاع العالم وما تفضي إليه من تزايد في الطلب على خدمات المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام". (المرجع نفسه)

ويعترف هذا الفصل أيضا بأنه:

> "في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، كما هي الحال في الميدان السياسي، ما زالت هناك مجالات عديدة تبعث على القلق الشديد ولم تثبت فيها الأمم المتحدة بعد أنها على قدر التحدي". (المرجع نفسه، الفقرة ٩)

وقلة نجاح الأمم المتحدة في مجال التنمية ألقت بظلالها الكئيبة على الإنجازات المتميزة المحققة.

وتتضمن المواضيع الأخرى التي غطتها المقدمة متابعة أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، وضرورة إصلاح هياكل المنظمة وأساليب عملها وقواعدها، ودور الأمم المتحدة في نشر الديمقراطية وخلق منظمة تجعل المهام سبيلها والنتائج وجهتها.

ويمكن أن يعتبر الفصل الأول، مع الفصل الخامس، المعنون "خاتمة"، الموجز التنفيذي للتقرير. بل إن تقرير الأمين العام يمكن أن يستفيد من موجز تنفيذي.

ونظرا للاهتمام بخفض طول الوثائق كجزء من مجموعة تدابير خفض التكلفة، نود أن نقول إن هذه التقارير، المطلوبة بموجب الميثاق، يجب ألا تخضع لهذه الاعتبارات. فنوعية التقرير بالنسبة لوفدي، ينبغي أن تكون لها الأولوية على طوله.

ونود كذلك أن نذكر بملاحظاتنا في السنة الماضية التي أكدنا فيها أن التقرير ينبغي أن يلقي نظرة ناقدة على جوانب النجاح والفشل للمنظمة. فتلك النظرة كانت ستسهم في تقييم نوعي لفعالية هذه المنظمة الحكومية الدولية الفريدة.

وفي الفصل الأخير، المعنون "خاتمة"، تحاول الأمين العام أن يعالج الاتجاهات المستقبلية، مع توضيح المشاكل الأساسية. وقد ذكر ثلاث مشاكل فورية، إذا لم تعالج معالجة فعالة، يمكن أن تلحق بالأمم المتحدة، بصفتها آلية للتقدم ضررا لا يمكن إصلاحه. وتلك المشاكل هي بإيجاز، أولا، لا بد من احترام أمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان وسلامتهم، وثانيا؛ يجب أن ترتكز الحالة المالية للمنظمة على أساس سليم ومأمون؛ وثالثا، الحاجة إلى رؤية جديدة بشأن التنمية مع مراعاة الحالة الراهنة، التي بدأت الأموال المخصصة للتنمية تشح فيها.

والجمعية، من خلال أفرقتها العاملة المفتوحة العضوية، لا تزال تبقي هذه المشاكل قيد نظرها، ولا سيما تمويل الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بالتنمية. وفيما يتعلق بموضوع سلامة موظفي الأمم المتحدة يجب أن نتذكر أن الجمعية اعتمدت في السنة الماضية اتفاقية لحماية موظفي الأمم المتحدة.

ولئن كان وفدي سيتناول هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة أثناء اجتماعات الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية الخاصة بها، أود أن أشدد هنا على أن الوقت قد حان لتنظر هذه المنظمة في وسائل مستقلة أخرى للتمويل بدلا من الاعتماد على اشتراكات الدول فقط. وليس من المقبول تماما أن يتخلف الأعضاء، ولا سيما منهم الأغنياء، عن السداد في الوقت المحدد وأن يستمروا في نفس الوقت في ممارسة حقوق خاصة.

وتتناول الفصول ثانيا وثالثا ورابعا تفاصيل مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة ابتداء من حفظ السلام إلى التنمية وحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والمسائل المتعلقة بالأمانة العامة.

ففي الفصل الثاني المعنون "تنسيق استراتيجية شاملة" يتضمن الفرع المتعلق بالجمعية العامة حقائق، منها: أن جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين اشتمل على ١٦٤ بندا مقابل ١٨٠ بندا في الدورة السابقة؛ وأن المكتب واللجان الرئيسية عقدت ٣٧٧ جلسة مقابل ٤٠١ جلسة في الدورة الثامنة والأربعين و ٤٢٦ جلسة في الدورة السابعة والأربعين؛ وأن الجمعية، حتى آب/أغسطس ١٩٩٥اعتمدت ٣٢٤ قرارا مقابل ٣٣٣ قرارا في الدورة السابقة.

ولئن كانت لتفاصيل أعمال الجمعية العامة فائدتها فمن المهم كذلك إيراد الإحصائيات عن أنواع الجلسات التي عقدها مجلس الأمن والقرارات التي اتخذها والبيانات التي أقرها. فمن شأن هذا أن يعطينا جميعا فكرة عن عبء العمل في الجهازين، الجهاز الذي تسوده المساواة في السيادة والجهاز الذي لا يشترك فيه سوى ١٥ دولة عضوا. والمقارنة تفيد في الرد على الاتجاه القائل بأن المناقشة العامة في الجمعية العامة ورغبة الوفود في إبراز مواقفها بشأن قضية ما عن طريق اعتماد قرار محدد ينبغي تقليصهما كتدبير يزعم أنه سيؤدي إلى التوفير في التكاليف.

وتظل الجمعية العامة بعد كل ما يقال ويفعل، وبوجه خاص خلال المناقشات العامة، المحفل الحكومي الدولي العالمي الوحيد الذي يستطيع فيه قادتنا أن يطرحوا آراءهم بجلاء دون خشية من أحد. وعلينا أن نكفل حماية حق التعبير الأساسي لقادتنا.

وبالنسبة للملاحظات الواردة في الفقرة ٣٨ من التقرير عن التحديات التي تواجه الأمانة العامة بسبب كثرة الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية المكلفة بقضايا محددة فإن ماليزيا تود التأكيد على ضرورة تلافي الازدواجية وضمان الاتساق. فمن هي الجهة التي تقدم الآراء المجملة والمنظورات الكلية بشأن القضايا المختلفة التي تناقش في هذه الأفرقة العاملة التي لها ولايات مترابطة وواضحة ومختلفة؟ ولماذا ترحب بعض الأفرقة العاملة باشتراك المنظمات غير الحكومية بينما يرفض البعض الآخر مشاركتها كالفريق العامل الذي يعالج مسألة إصلاح مجلس الأمن؟

وبالنسبة لقضية مجلس الوصاية فإن ماليزيا تشاطر الرأي بإنهاء أعمال هذا الجهاز لأنه أكمل المهمة المعهود بها إليه بموجب الميثاق. وما دمنا جميعا نتصدى لإصلاح نظام تعددية الأطراف فبالإمكان إجراء التغييرات الملائمة في هذا الصدد.

وفي الفصل ثانيا أيضا يفيض التقرير في بيان الخطوات المتخذة إلى إيجاد منظمة تجعل المهام رسالتها والنتائج وجهتها. وموقف ماليزيا في هذا الصدد كان واضحا في الكلمة البليغة لرئيس الوزراء أمام الجمعية العامة:

"ويتطلب إصلاح الأمم المتحدة أيضا تطهير الاسطبلات البيروقراطية الفاسدة في الأمانة العامة. فقد بلغت معنويات العاملين في الخدمة المدنية الدولية أشد الدرجات انحطاطا. ويجب إزالة وجوه الإسراف والاكتظاظ. غير أنه يجب عدم التذرع بعدم القيام بذلك لعدم دفع المستحقات أو للانسحاب". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الثانية عشرة، ص ٥)

وبالنسبة للفصل ثالثا "أسس السلام: التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان" توافق ماليزيا تماما على عبارة

"ينبغي التسليم بأن التنمية هي أولى المهام وأبعدها أثرا في زمننا هذا" (A/50/1، الفقرة ١٨٢)

ويتناول هذا الفصل سلسلة كاملة من القضايا التي تعالجها اللجنتان الثانية والثالثة والتي تتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية. والأسلوب الذي اتبع في الفرع 'هاء' وعنوانه "حتمية العمل الإنساني" على عكس أسلوب السرد العام المتبع في بقية الفصول ثانيا وثالثا ورابعا، أسلوب مشجع يغذي أفكار جميع الوفود. ففي الفقرة ٤٧٤ على سبيل المثال يلاحظ التقرير الصلة القائمة بين نطاق وعمق المعاناة في حالات الصراع وتجاهل المبادئ الإنسانية الأساسية. فيضيف التقرير ما يلي:

"في كثير من الأحوال لا تكون المعاناة التي يلاقيها المدنيون عنصرا عرضيا من عناصر الاستراتيجيات السياسية والعسكرية، بل تشكل هدفها الرئيسي. وتعدد الصراعات في البوسنة والهرسك ورواندا أمثلة مثيرة ومفزعة لما يحدث عندما يتعرض المدنيون للوحشية التامة لآلة الحرب المعاصرة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا بد من التصميم على فرض سيادة القانون وإلقاء التبعة على المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الشنعاء". (A/50/1، الفقرة ٤٧٤)

وهذا مثال على نجاح التقرير في بيان كيفية تناول أي قضية.

والفصل رابعا "توسيع نطاق الدبلوماسية الوقائية وحل المنازعات" مكرس أساسا لأنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وقد ظلت ماليزيا تشترك بهمة في أنشطة حفظ السلام ولا تزال أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات فيها. وثمة باعث على القلق يتعلق بالمشاورات التي تجرى بين المساهمين بقوات ومجلس الأمن. وعلى الرغم من البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ تبقى المشاورات ظرفية. وتمشيا مع المادة ٤٤ من الميثاق، حان الوقت لإجراء هذه المشاورات بشكل منتظم ونحن نسعى إلى بيان موقفنا بشأن المسائل المتعلقة بجميع جوانب حفظ السلام خلال المناقشات المقبلة في اللجنة الخاصة المعنية بالمسائل السياسية والقضاء على الاستعمار (اللجنة الرابعة).

وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة تقرير هام لمناقشاتنا وما يعقبها من أعمال. وبينما يتعين علينا أن نقيّم أنشطتنا في العام السابق، من المهم بالقدر نفسه إن لم يكن أكثر، أن نستفيد من الخبرة في المستقبل. وإنعاش الأمم المتحدة بما في ذلك إعادة هيكلة مجلس الأمن وانتهاج الديمقراطية فيه لا بد أن يرمي إلى مواجهة تحديات القرن القادم. فيجب أن تعد الأمم المتحدة جدول أعمال مشتركا للفائدة الجماعية لنا كلنا.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشكل البند المعنون "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة"، في رأينا، واحدا من أهم بنود الدورة الحالية. ولذا فنحن نشكر الأمين العام على عمله في هذا الصدد.

والآن ونحن على عتبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس المنظمة تبرز أمامنا بشدة مسائل عالمية جديدة أكثر من أي وقت مضى: ماذا ستكون أهداف وأولويات الأمم المتحدة في مواجهة المشاكل الملحة التي تمثل تحديا للبشرية؟ وماذا ستكون عليه مفاهيم وسلطات واختصاصات المنظمة الدولية المنبثقة عن إرادة الدول

ذات السيادة والتي يطلب إليها القيام بعمل مشترك على أساس مقاصد ومبادئ مشتركة؟

ومن المستحيل أن نلم في بيان واحد بالطائفة الكبيرة من المواضيع الواردة في تقرير الأمين العام؛ ولذا نود أن نركز على المواضيع التي يرى وفدي أن لها أهمية أساسية من الناحيتين المفاهيمية والعملية.

ويقول الأمين العام أن المطلوب من المنظمة أن تستجيب بشكل فعلي للطلبات والمشاكل الجديدة المتعددة التي تنجم عن التغيرات الهائلة المرتبطة بانتهاء الحرب الباردة. وفي هذا الصدد، يؤكد على

"تزايد في الطلب على خدمات المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام". (A/50/1، الفقرة ٥)

وفي نفس الوقت يؤكد من جديد على أن

"الأمم المتحدة ... لا تزال عاقدة العزم على إيلاء اهتمام أكبر للأسس التي يقوم عليها السلام، ولا سيما ما يقع منها في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية". (A/50/1، الفقرة ٦)

ورغبة منا في تفسير ما أكده الأمين العام تفسيرا دقيقا، حاولنا أن نوائم بين تعارض السلام مع التنمية، وهو ما يفهم من العبارات التي صيغ بها كلامه ذاك، والتأكيدات الواردة في التقرير عن أعمال المنظمة المقدم إلى الجمعية في دورتها التاسعة والأربعين والذي كان يبدو فيه أن الأمين العام مصمم، أولا وقبل كل شيء، على تصحيح

"ما شاع عن الأمم المتحدة من فهم خاطئ مؤداه أنها منظمة تكرس جهدها أساسا لحفظ السلام". (A/49/1، الفقرة ١)

وكان يمكننا أن نوافق على أن التطورات الهوجاء واللافتة التي هزت بعض مناطق كوكبنا، أو المحاولات اليومية للإساءة لرفاه الشعوب ولحقوق الإنسان ولكرامة البشر في مناطق أخرى من العالم، قد استثارت نداء إجماعيا من أجل السلام. وغير أن لكثير من هذه التطورات قاسما مشتركا هو المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على البشرية كلها تقريبا. ومن هذه الزاوية، لا ينبغي إغفال ثنائية السلام - التنمية، والعلاقة المتبادلة - وليس التناقض - بين هذين التعبيرين، والأهمية البالغة "للتنمية". وبالتالي، إذا كانت رسالة الأمين العام أو تفسيرنا لها مختلفا عن ذلك، فهذا يمثل اختلافا أساسيا عما ورد في التقرير المقدم في الدورة التاسعة والأربعين الذي قبله وفد كوبا وأثنى عليه.

وفيما يتعلق بعمل المنظمة في سبيل صياغة "خطة للتنمية" واعتمادها، قرأ وفد كوبا بعناية الإشارة الخاصة إلى كوبا في تقرير الأمين العام هذا العام، كما قرأ الإسهام والدعم المقدمين لهذا الالتزام في وثائق هامة مثل بيان هاليفاكس الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٥. والواقع أن البلدان النامية، التي تمثل "خطة للتنمية" أولوية بالنسبة لها، ترحب بأي إسهام يرمي إلى تشجيع اعتماد هذا التوجيه العالمي وتنفيذه. ولكن البلدان النامية حددت بوضوح أولويات وأبعاد تلك الخطة المستقبلية منذ اللحظة التي ولدت فيها. ونأمل أن تجيء العروض المقدمة بمساعدتنا على تحقيق هذا الهدف والاستعداد المخلص والطوعي لوضع

"نهج جديد لمعالجة التعاون الدولي وتحديد ما يُتوقع من هيئات الأمم المتحدة من إسهام محدد". (A/50/1، الفقرة ١٢)

في تلك الخطة، متمشية مع أولويات التنمية وأبعادها التي وضعتها البلدان النامية نفسها.

وترد الإشارة في التقرير من أوله إلى آخره إلى ضرورة إعادة هيكلة المنظمة. ويقوم هذا على أساس وجهة النظر التي تنادي بضرورة إصلاح

"الأمم المتحدة لتكون منظمة أقل تعقيدا وأكثر تركيزا وتكاملا". (A/50/1، الفقرة ١٨)

ولا شك في أن اتجاه ونزاهة أهداف المنظمة وأعمالها هما نتيجة مصلحتها الأساسية في عملية الإصلاحات الضرورية ونتيجة أهمية تلك الإصلاحات.

ونحن نؤيد كل الجهود التي تهدف إلى جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر كفاءة وفعالية يمكنها الاستجابة لقرارات جميع دولها الأعضاء ومصالحها. ونعتقد أن كل عملية إصلاح يجب أن تنفذ بالمشاركة المناسبة والموافقة المسبقة للدول الأعضاء، على أن يكون مبدؤها الأساسي بالتنفيذ الكامل للولايات التي تعتمدها الجمعية

العامة. ولن يمكن ضمان مصداقية تلك العملية وسلامتها إلا إذا تم ذلك.

والمتوقع هو أن يتوقف نجاح الإصلاح، في معظمه، على الاستقرار المالي للمنظمة، الذي سوف يعتمد أولا وقبل كل شيء على وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها وفقا للمادة ١٩ من الميثاق. وقيام المساهم الأكبر بالدفع دون قيد أو شرط أمر أساسي أيضا في تحقيق هذا الاستقرار المالي. كما أن الاستخدام الرشيد والكفء للموارد سيساهم في إنجاز المهام المنوطة بالمنظمة بشكل أكثر فعالية. إلا أن التوفير لا يمكن أن يكون، بأي حال من الأحوال، هدف الأمم المتحدة، بل هو بالأحرى الوسيلة التي يمكن عن طريقها تحقيق أهدافها على نحو أفضل. ومن ثم، فإن الطريق المؤدي إلى الكفاءة يجب ألا يتعارض مع ولايات هذه المنظمة، ولا مقاصدها أو مبادئها، ولا طابعها العالمي.

لقد ازدادت عمليات حفظ السلام عددا وتشعبا. ومع ذلك فالمبادئ التي يستند إليها المجتمع الدولي - ومنها موافقة أطراف الصراع كشرط أساسي لإنشاء أية عملية لحفظ السلام، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول - لا تزال اليوم، أكثر من أي وقت مضى، مبادئ لها أهمية فائقة. ويجب أن تكون الاتفاقات على وضع قوات حفظ السلام تعبيرا أمينا عن رضا الدول الأعضاء المعنية وإرادتها واستعدادها لدفع اشتراكاتها. وقد أوضحت التجارب التي وقعت مؤخرا، أن صون السلام، المقترن بتدابير قسرية، ليس الاستجابة الصحيحة في غياب موافقة أطراف الصراع أو تعاونها. ورأينا هو أن الكفاءة لن تتوافر للأمم المتحدة إلا إذا سمحت لها الدول الأعضاء بذلك.

ويجب على مجلس الأمن ألا يكون على الإطلاق المظلة التي تغطي القرارات التي تتخذها دول أو مجموعات من الدول من جانب واحد بغية التدخل في حالات تقع قصرا في الولاية الداخلية للدول.

لقد وافقنا قبل أيام قليلة في قاعة الجمعية العامة هذه على تخصيص بنود للجان المختلفة وللجلسات العامة للجمعية العامة. وكما هو متبع في هذا التخصيص، عهد بالبند ١١٩: "خطة المؤتمرات" إلى اللجنة الخامسة. وجميعنا يعلم أن المناقشة حول هذا البند ترتكز على تقرير لجنة المؤتمرات، وهي هيئة فرعية للجنة الخامسة. وفي هذا الوقت بالتحديد، تنظر أيضا تلك اللجنة الرئيسية في بند "تخطيط البرامج". وقد عهد أيضا إلى اللجنة الخامسة بموجب قرار اتخذته الدول الأعضاء، بتحليل المسائل الإدارية والمالية. وفضلا عن ذلك، من المهم أن نذكر أحكام قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٢٠ الذي يشير في مرفقه إلى النظر في تخطيط البرامج بصفته جزءا من سعينا لتحقيق الكفاءة واستخدام الموارد استخداما أفضل.

إننا ندرك جميعا أنه يتعين علينا أن ننظر هذا العام في تمديد عدد الوثائق والحد من عدد صفحاتها. وقد أحاط وفد بلدي علما بتقديم مشروع القرار A/50/L.5، وهو على استعداد للنظر فيه في اللجنة الخامسة في إطار البند ذي الصلة.

وملاحظاتنا على تقرير الأمين العام لهذه الفترة يمكن أن تكون مستفيضة وعديدة. إننا نوافق على الكثير من جوانب التقرير ونقدر الدقة والعمق اللذين يتسم بهما العديد من نُهُجه. إلا أن هناك أيضا مجالات للاختلاف، مثل نهج الأمين العام حيال بنود التنمية، وعملية إصلاح المنظومة وإعادة هيكلتها، وتقييم طبيعة وولاية وأهداف عدد من هيئات منظومة الأمم المتحدة.

ومع ذلك، وفيما يتجاوز هذه الاختلافات، يعرض بلدي استعداده للعمل بمرونة وروح بناءة لصالح الحوار والتفاوض فيما بين الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى حلول عادلة وأساسية وطويلة الأمد تستهدف ليس فقط تحديد وتوحيد إجراءاتنا وأهدافنا، بل أيضا إنقاذ وتحقيق الطابع العالمي للمنظمة وهدفها الأساسي وهو المساهمة في رفاهية البشرية، وتحقيق هذا الهدف من خلال العمل الدولي المنصف واللازم.

السيد دي سيلفا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بالنيابة عن وفد سري لانكا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على النهج الدقيق الذي اتبعه في إعداد تقريره عن أعمال المنظمة. ويسرني أن أعرب عن إحساسنا بالارتياح إزاء السرد المفصل لأعمال الأمم المتحدة في ذلك التقرير. ونحن نهنئ الأمين العام على شمول التقرير ووضوح عرضه وتقييمه المتوازن لعمل المنظمة في ميادين الأنشطة المتعددة التي نفذت خلال العام الماضي. غير أننا سنحتفظ بتعقيباتنا المفصلة حول مسائل محددة تهمنا بدرجة خاصة إلى أن يجيء وقت عرضها للمناقشة في إطار البنود ذات الصلة في جدول الأعمال، وسنكتفي في الوقت الحالي بإيراد بعض

الملاحظات العامة حول الاستعراض العام لأعمال الأمم المتحدة في إطار المسرح الدولي.

ويبدو أن موجة الفرحة الغامرة التي اتسمت بها فترة ما بعد الحرب الباردة في بداية هذا العقد قد انحسرت بنفس السرعة التي كانت قد جرفتنا بها. وغمرتنا حالة من التخوف المشوب بالشكوك. وأصبحنا نتعرض للواقع القاسي المتمثل في نشوء طائفة من الصراعات الجديدة التي ثبت أنها تستعصي على الحل إلى حد كبير. وقد أدت ولا تزال تؤدي إلى طلبات متزايدة على خدمات الأمم المتحدة في مجالات إقرار السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

وثبت أن التكلفة المالية لهذه الطلبات الجديدة تمثل ضغوطا شديدة على منظمة كانت قد وصلت بالفعل إلى مرحلة حرجة من ناحية سلامتها المالية. وظهرت سحابة داكنة من التشاؤم تنذر بالشر بالنسبة للمستقبل نتيجة للأحداث المفجعة في يوغوسلافيا السابقة، ورواندا، وبوروندي، والصومال. ولكن من دواعي الارتياح أن القصة ليست قصة كارثة كاملة. فإيماننا بالمنظمة قد عززته إلى حد ما نجاحاتنا المتواضعة في كمبوديا، وموزامبيق، والسلفادور، وأنغولا؛ ومن المؤكد أن هذه النجاحات تبعث على الأمل، وتستوجب الشكر، وتعزز تصميمنا على النجاح في مساعينا المقبلة.

وفي الوقت نفسه، نذكر أنفسنا بالحاجة المستمرة إلى تأمين القاعدة الأساسية لسلام مقيم، وهي كامنة في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي يستصرخ دوما الاهتمام به، ولكن كثيرا ما تطغى عليه أصوات أعلى تطالب بالاهتمام بقضايا أكثر إثارة. ونحن لا يسعنا إلا أن نؤيد تشديد الأمين العام على الأعمال الأقل إثارة التي تقوم بها الأمم المتحدة ووكالاتها في هذا الميدان من ميادين الأنشطة الحيوية. ونعرب عن أملنا الوطيد في أن تصل المناقشات الجارية حول "خطة للتنمية" إلى نتائج مثمرة في نهاية الأمر.

ويشجعنا الزخم الجديد الذي أتاحه مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن للقضايا الأساسية المتمثلة في التنمية، والفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي، وننتظر بأمل عظيم النتيجة النهائية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي انعقد في بيجين واختتم أعماله توا. ونرى أن هذا المؤتمر كان حدثا بالغ الأهمية يفتح آفاقا جديدة تؤثر على جميع النساء، اللاتي يشكلن نصف سكان هذه الكرة الأرضية.

يبدو للوهلة الأولى أن تقرير الأمين العام هذا العام يسلط الضوء على أنه رغم الشواغل الأساسية للأمم المتحدة والتي لها أهمية عالمية ودائمة لجميع الدول الأعضاء - أي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تقوم بها المنظمة بشكل مستمر - فإن الذي استحوذ على الاهتمام العام وكثيرا ما أثار تعقيبات نقدية هو جهود الأمم المتحدة الظاهرة بوضوح في ميدان منع الصراعات الدولية واحتوائها وحسمها عند اندلاعها. ولكن، تصحيحا لهذه النظرة، يبرز تقرير الأمين العام أيضا اتساع نطاق عمل الأمم المتحدة العادي والمنتظم بطابعه المتعدد الأوجه، الذي يستجيب دوما للتغيرات التي تحدث حولنا. ويحتاج هذا الجانب من التقرير إلى أن يؤخذ في الاعتبار لإعداد تقييم منصف وصائب لعمل المنظمة. وهذا في الواقع نهج واقعي يساعد في نفس الوقت في تعزيز وإثارة وتجديد التزامنا بالمثل النبيلة للأمم المتحدة خلال هذا الاحتفال بالعيد الخمسيني الذي يتيح لنا وقتا للتأمل والتفكير، وليس لمجرد تهنئة أنفسنا.

ويسعدنا حقا أن نلاحظ نبرة التفاؤل الواضحة في التقرير عندما يشير الأمين العام إلى الروح والزخم الجديدين الآخذين في التجمع في المجتمع الدولي واللذين من شأنهما أن يعيدا تجديد وتنشيط المنظمة ونحن ندخل في هذه السنة الفارقة بالنسبة للأمم المتحدة. ونعرب عن الأمل في أن تدب هذه الروح وذلك الزخم في كل أعمالها في المستقبل. كما أننا نشاطر الأمين العام الآمال التي أعرب عنها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لجعل الأمم المتحدة مؤسسة "أكثر إبداعا فكريا وأكثر استقرارا ماليا وأكثر فعالية إداريا وأكثر تمثيلا لجميع قطاعات المجتمع". (A/50/1، الفقرة ٩٩٢)

ونرحب أيضا بالروح الواقعية التي اتسم بها التقرير، عندما نبهنا إلى ضرورة الإحاطة علما بأوجه الضعف المؤسسي والمشاريع الفاشلة. وهذه نتائج مترتبة على عدم إيلاء ما يكفي من الاهتمام والعناية لصوغ الولايات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة، والتي يعوزها الوضوح في غالب الأحيان. كما تعزى حالات الفشل هذه إلى ندرة المتاح للمنظمات من الموارد المالية والمادية وتدني نوعية هذه الموارد، وتعزى بما لا يقل عن ذلك بأي حال إلى عدم امتثال دولها الأعضاء لالتزامات عضويتها، التي تعتبر حتمية وإلزامية لنجاح تشغيلها. وإنه لمن الطبيعي تماما أن تصبح أوجه الضعف المؤسسية في الأمم المتحدة وعيوبها الهيكلية أشد وضوحا وأكبر حجما في الوقت الذي تكتسب فيه الأنشطة التي تضطلع

بها هذه المنظمة طابعا عالميا. وقد ولدت هذه العيوب ولا تزال تولد، إلى حد ما، متلازمة خوف وانعزالية. وهذه بطبيعة الحال عوامل تضر بمصالح الأمم المتحدة أشد الضرر، بل يمكن أن تكون عامل دمار في المستقبل. وهي تحتاج منا على الفور إلى الاهتمام العاجل.

ونحن نقدر حقا ما يتسم به تقرير الأمين العام من صراحة وحس واقعي. ولا يخامرني الشك في أنه سيتحقق اتفاق عام على أن واجبنا ومسؤوليتنا يتطلبان منا الإحاطة بالتأثير الكامل للملاحظات التي أوردها وأن نعكف على بحث الإجراءات العلاجية التي يجب علينا أن نشرع فيها بثقة إذا كنا مهتمين حقا بمستقبل هذه المنظمة. والرسالة الملفتة بوجه خاص والتي تتولد عن هذا التقرير، يجب أن تكون واضحة بجلاء أمام أعيننا جميعا، هي ضرورة الحفاظ على هذه المؤسسة المبجلة والإبقاء عليها، بوصفها الأداة والآلية الوحيدة لتحقيق الأمن للبشرية وتحسين أحوالها. ولذلك نؤيد الدعوات الواسعة النطاق التي تطالب بإصلاح الأمم المتحدة لكي تصبح أداة أكثر فعالية لتحقيق المثل العليا التي أوحت بإنشائها منذ نصف قرن. ولا حاجة بي إلى أن أضيف إلى ذلك قولي إن هذا يجب أن يتحقق على أساس توافق عام في الآراء، يجب أن يظهر من خلال الحوار والنقاش.

وإننا نؤيد إنشاء فريق عامل رفيع المستوى مفتوح العضوية يتبع الجمعية العامة ويضطلع باستعراض مستفيض لجميع مواد الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، مع مراعاة البيانات التي قدمتها الدول الأعضاء والإمكانات المعرفية والتحليلية المتاحة بفضل الدراسات والتقارير المستقلة المتنوعة المتصلة بتنشيط منظومة الأمم المتحدة وتقويتها وإصلاحها.

ويتعين على كل دولة تحرص على وجود الأمم المتحدة وخيرها في المستقبل أن تحيط علما بالمشاكل الخطيرة الثلاث التي لفت الأمين العام أنظارنا إليها في الفقرات من ١٠٠٢ إلى ١٠٠٤ من تقريره. وهي أولا تحقيق الأمان والسلامة لموظفي الأمم المتحدة في مختلف البعثات المضطلع بها. فلا يمكننا السماح بحالة يجد فيها المشاركون في بعثات حفظ السلام أو البعثات الإنسانية أن الخطر يهدد أرواحهم وأمانهم. والمشكلة الثانية هي حالة المنظمة المالية المتدهورة؛ ومن المتعين اتخاذ خطوات عملية لعكس مسار هذا الاتجاه. أما المشكلة الثالثة، فهي تضاؤل الموارد التي تتاح لأغراض التنمية، وهذه حالة تتفاقم بفعل تزايد الطلبات المقدمة لأجل حفظ السلام. إن التنمية البشرية المستدامة هي الدماء التي تجدد حياة الأمم جميعها؛ وما لم نكفل تحولها إلى أمر واقع فسينتظرنا مستقبل حالك في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وختاما اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى، باسم وفد بلدي، عن شكرنا وامتناننا على هذه الدراسة القيمة وعرض الأحداث التي وقعت والقضايا التي نشأت منذ دورة الجمعية العامة السابقة. وإننا نؤيد جهود الأمين العام المبذولة لتبسيط هيكل المنظمة ولضمان المزيد من الكفاءة لها. ونأمل أن توضع الإصلاحات الأكثر إلحاحا موضع التنفيذ على وجه السرعة، وأن تسهم في إدارة المنظمة إدارة فعالة.

السيد روو (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام لقاء تقريره الشامل والتطلعي عن أعمال المنظمة. إن التقرير يظهر بوضوح التحديات والفرص التي لا تزال تواجه الأمم المتحدة في بيئة عالمية متزايدة التعقيد. وهو يجمل أيضا الإجراءات الهامة التي اتخذت في مجالات عديدة على مدى السنة الماضية لتعزيز دور المنظمة وأدائها كي تستجيب بفعالية لهذه التحديات والفرص، وتحقق الأهداف المتجسدة في الميثاق تحقيقا تاما. وإننا نثني على جهود الأمين العام وموظفي الأمانة العامة، تقديرا لالتزامهم ببلوغ هذا الهدف.

ويلاحظ الأمين العام أنه لا يزال هناك على نطاق واسع تصور خاطئ للأمم المتحدة باعتبارها منظمة تكرس جهودها أساسا لحفظ السلام. إلا أن هذا، كما يشير الأمين العام، مجرد جزء من الصورة - وإن كان جزءا ذا أهمية حيوية. فللأمم دور حيوي مماثل تؤديه فيما يختص بتوطيد أسس السلام، من خلال إعطاء المزيد من الاهتمام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد أكدت السنوات المضطربة القليلة الماضية من تجربة الأمم المتحدة الميدانية في مجال حفظ ومجال إنفاذ السلام على ضرورة قيامها بتحسين فعالية أعمالها في هذين الميدانين الهامين. ولذلك، رحبت أستراليا بمواصلة الأمين العام لأعماله في هذا المجال، في ملحق "خطة للسلام" الشديد الوضوح والصادر عام ١٩٩٥. دعونا في إسهاماتنا في المناقشات التي تناولت هذه القضايا إلى التفكير بأقصى وضوح ممكن في مدى إمكان تحقق الأهداف عبر مجموعة الاستجابات للمشاكل الأمنية، ابتداء من بناء السلام ومرورا بصون السلام ثم استعادة السلام إلى إنفاذ السلام.

ولقد قلنا أيضا على الدوام إنه إذا أريد للأمم المتحدة أن تكون قادرة على مواجهة التحديات الأمنية التي يفرضها عالم ما بعد الحرب الباردة مواجهة فعالة، فيجب أن تبدأ بتكريس موارد للاستراتيجيات الوقائية تفوق ما تكرسه منها لاستراتيجيات رد الفعل. فالأقرب إلى المنطق تركيز الجهود على الوقاية لا تركيزها على استعادة السلام بعد وقوع الحدث، وذلك فيما يتعلق بالصراعات الدائرة فيما بين الدول وفيما يتعلق، للأسف، بالصراعات التي تدور داخل الدول، وهي الأكثر شيوعا بكثير. ولذلك سرنا أن نلاحظ التدابير التي اتخذها الأمين العام لتعزيز قدرة الدبلوماسية الوقائية بالأمانة العامة، بما فيها التنسيق. كما نثني على تعهد الأمين العام بمضاعفة جهوده في مجال الدبلوماسية الوقائية.

كما ينبغي للأمم المتحدة أن تكون مستعدة دائما لتقديم الدعم والتشجيع لجهود الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام التي تجرى خارج النطاق الرسمي لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك من قبيل ما رأيناه مؤخرا فيما يختص بيوغوسلافيا السابقة والشرق الأوسط، وعليها أن تظل متنبهة كل التنبه للفرص التي تصورها الميثاق للنهوض بخطة السلام من خلال المنظمات الإقليمية. وفي هذا السياق، أسعدنا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التطور السريع الذي شهده المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على مدى السنتين الماضيتين بوصفه أداة جديدة للحوار وبناء الطمأنينة والثقة في منطقتنا.

وبينما تتجه خطة الأمن إلى احتلال الصدارة في أكثر التصورات شيوعا لدور الأمم المتحدة، علينا ألا نسمح أبدا، في المجتمع الدولي، بأن تتحول أبصارنا عن مطالب خطة التنمية، التي تلح الآن أكثر من أي وقت مضى.

ويجب على أمم متحدة المستقبل أن تضع ، كأمر ذي أولوية ملحة جدا، خطة جديدة للتنمية، وأن تعيد تشكيل مؤسساتها ذات الصلة لتنفيذ خطة التنمية تلك بشكل فعال. وهذه مهمة تماثل في الأهمية أي مهمة أخرى تواجهها الأمم المتحدة في خدمة الأسرة البشرية، وفي إعادة خلق ذاتها كمؤسسة ملائمة للقرن الحادي والعشرين. وخطة التنمية موجودة لكي ينظر فيها الجميع. وقد عرضت عرضا مفصلا في المؤتمرات العالمية الستة التي عقدتها الأمم المتحدة في الأعوام الأربعة الماضية، وهي المؤتمرات المعنية بالطفل، والبيئة، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة. كما أجرت المؤسسات المالية الدولية والهيئات الأكاديمية دراسات هامة بهذا الشأن. ونحن نعرف الآن ما نحتاج إلى عمله. ولذا، فعلينا أن نعقد العزم، سياسيا، على عمله.

ولهذه الأسباب، ترحب استراليا بـ "خطة للتنمية" للأمين العام، التي جاءت متابعة لـ "خطة للسلام". فهي تسلم تسليما تاما، من بين اعتبارات هامة أخرى، بالعلاقة بين السلام والتنمية، مع الاعتراف بأن التنمية العادلة تستأصل جذور كثير من الظروف الاجتماعية - السياسية التي تتوالد فيها الأخطار التي تهدد السلام، وتشدد على أهمية الناس فرادى بوصفهم أهدافا لجهودنا الإنمائية والمستفيدين منها. وتسلم كذلك بأن الاقتصادات ينبغي أن تكون في خدمة الناس.

ونحيي أيضا الأمين العام على تركيزه على التعاون الدولي العملي من أجل تحقيق الأمن البشري العالمي، على سبيل المثال، في ميادين المساعدة الإنسانية الطارئة، والحكم الفعال والمسائل الاجتماعية الحاسمة الأهمية التي شكلت جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

ومن الواضح أن الأمر سيقتضي من منظومة الأمم المتحدة أن تبذل جهدا أكثر تكاملا إذا أريد تحقيق الأهداف المبينة في "خطة للتنمية". ويتحتم علينا أن نعزز قدرة المنظومة على إعداد برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها على نحو أكثر تنسيقا واتساقا، بما في ذلك إيجاد سبل تمكن مؤسسات بريتون وودز وهيئات الأمم المتحدة من العمل في مزيد من الوئام.

بيد أنه تحقيقا لهذه المواضيع المختلفة، يتعين علينا ألا تغيب عن أذهاننا المناطق الجغرافية التي لا تزال تحتاج إلى تركيز خاص، والتي يتسم فيها دور الأمم المتحدة بأهمية حيوية أكثر من أي وقت مضى. فلا زلنا نشعر بتأثير افريقيا وأهميتها في جميع أنحاء العالم في كل مجال للنشاط البشري والثقافة البشرية. وقد اقترنت تطورات سياسية هامة، بما في ذلك إنهاء الفصل العنصري، بجهود رئيسية جديدة لإعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية وإصلاحها؛ وتتطلب تلك الجهود مساندة المجتمع الدولي بشكل مستمر، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة. والمناطق الأخرى التي يلزم أن تقوم الأمم المتحدة فيها بدور خاص لتيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي جمهوريات آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، والكاريبي، وعدد من الأماكن في منطقة المحيط الهندي.

إن مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى الإصلاح على وجه السرعة، على نحو ما يرد في تقرير الأمين العام. لقد أنشأت الجمعية العامة فريقا عاملا رفيع المستوى لإيجاد توافق الآراء السياسي بشأن هذه الأمور. ويجب عليه أن يستكمل عمله في سنة الذكرى السنوية الخمسين هذه. وأن يقوم بذلك بروح ابتكارية، وأن يطرح جانبا المصالح الخاصة التي فرضت نفسها على المنظومة. وعلينا أن ننفذ خطة التنمية المستقبلية بشكل يكفل توفير مكان انتاجي ومنصف لجميع الدول في الاقتصاد العالمي.

ولن يكون لأي خطط لها مغزاها، مهما كان مدى وضوحها من حيث المفهوم وحسن تنسيقها من حيث المبدأ، أي معنى للناس إذا تعذر تنفيذها من خلال هياكل وصكوك تنظيمية فعالة. ولقد ساد في السنوات الأخيرة اعتراف واسع النطاق بأن هيكل الأمم المتحدة الذي نما خلال الخمسين عاما الماضية ليس ملائما ببساطة لمهام الخمسين عاما التالية.

والآن توجد أمامنا وفرة محيرة من الأفكار والاقتراحات المقدمة لتغيير منظمة الأمم المتحدة بعضها مشار إليه في تقرير الأمين العام. ولئن كان ملحا أن نستكمل العمل بشأن "خطة للتنمية" في هذا العام الخمسين، فمن الملح بنفس القدر استكمال الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بإصلاح منظومة الأمم المتحدة لأعماله خلال العام الخمسين أيضا.

إننا نشيد بالأمين العام لاتخاذه زمام مبادرة خطة تنظيمية ترمي إلى تحقيق خمسة أهداف من شأنها، إذا ما تحققت، أن تقطع شوطا طويلا دون ريب على طريق إصلاح الأمم المتحدة وجعلها،

"أقل تعقيدا وأكثر تركيزا وتكاملا وقادرة على مواصلة مختلف جوانب مهمتها بشكل يتسم بالتعزيز المتبادل وبأنجع طريقة ممكنة" (A/50/1، الفقرة ١٨).

وهذا ما دأبت استراليا على المناداة به.

ونؤيد أيضا بقوة التزام الأمين العام بوضع أساس مالي للمنظمة أكثر إنصافا وأكثر موثوقية. ذلك أننا لا نواجه مشكلة مالية قصيرة الأجل فحسب، وإنما أيضا مشكلة بعيدة المدى تتطلب اتباع نهج جديدة. وفي هذا الصدد، قال عضو مجلس الشيوخ إيفانس، وزير الشؤون الخارجية الاسترالي، في الكلمة التي ألقاها في المناقشة العامة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

"إن الوقت قد حان لكي ننظر مرة أخرى - وهذه المرة أن ننظر بجدية بالغة حقا - في الخيارات المتاحة لتكميل اشتراكات الدول الأعضاء بموارد خارجية " (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الخامسة عشرة، ص ١٨)،

مثل فرض رسوم على عمليات التحويل الخارجي وعلى السفر الجوي الدولي.

ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تمثل مناسبة لدراسة السبل الكفيلة باستعادة الزخم الذي ظهر في الشؤون العالمية بشكل رائع في بداية هذا العقد.

إننا نوافق على أن للأمم المتحدة دورا حاسما في استعادة هذا الزخم. وحتى تتمكن أمم متحدة المستقبل من القيام بذلك على نحو فعال، سيتعين عليها أن تكون منظمة تعمل من أجل جميع أعضائها وتتكلم نيابة عنهم، بغض النظر عن كبر أو صغر حجمهم، وتكون مشروعيتها بالتالي لا ترقى إليها الشكوك. وعليها أن تكون منظمة موجهة بشكل أفضل نحو الأداء، ونحو إعطاء الناس الأشياء التي يحتاجونها ولهم الحق في أن يتوقعوها.

وعليها أيضا أن تكون منظمة تسعى إلى تحقيق قدر أكبر من التكامل، والتنسيق في تنفيذ المقاصد الأساسية الثلاثة للأمم المتحدة التي صيغت بوضوح تام في سان فرانسيسكو قبل خمسين عاما، وهذه المقاصد هي: السلام (تلبية الحاجة إلى الأمن)، والتنمية (تلبية الاحتياجات الاقتصادية)، وحقوق الإنسان والعدالة (تلبية الحاجة إلى الكرامة والحرية فرديا وجماعيا).

إن تقرير الأمين العام دليل وتشجيع على أننا ندرك ما يتعين عمله، على أننا نحرز تقدما في إعادة تشكيل المنظمة للقرن الحادي والعشرين، ولكن لا يزال يتطلب الأمر عمل الكثير. وعلينا أن نحافظ على الزخم.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن سنة أسماها عن حق "معلما". وإننا موافقون، شأننا

في ذلك شأن المتكلمين السابقين، على التركيز على ضرورة إجراء الإصلاحات. فقد وصلت الأمم المتحدة إلى مفترق طرق يجب علينا أن نقرر فيه ما إذا كنا نحتاج وما إذا كنا نريد أمما متحدة قادرة على أن تواجه ليس فقط تحديات القرن القادم، ولكن أيضا تحديات اليوم. وفي غمار مناقشاتنا كثيرا ما تغيب عن بالنا هذه المسائل الرئيسية، ونغرق في مشاكل صغيرة جدا ويصعب علينا إيجاد مخرج منها.

ودعوني أبدأ بالكلام عن إصلاح مجلس الأمن. إن هذا العمل لم يبدأ لأن هذا البلد أو ذاك أراد إجراء تغييرات. ولكن لأنه برز توافق في الآراء على أن تشكيل المجلس الحالي وأساليب عمله لم تعد تتناسب مع التغيرات التي شهدتها الأمم المتحدة، وعضويتها، ومهامها. وهذا هو السبب الذي جعلنا جميعا نوافق في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية على أنه ينبغي توسيع عضوية المجلس واستعراض أساليب عمله - وهو رأي شاطره المجلس ذاته في الكلمة التي أصدرها بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وأخيرا وليس آخرا، بينت الكلمات التي ألقيت في المناقشة العامة لهذا العام أن الأغلبية العظمى من الدول ترى أن إصلاح المجلس يمثل مهمة عاجلة، وترغب في اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الاتجاه الآن.

ولئن كان هناك اتفاق على أنه ينبغي توسيع مجلس الأمن فإن المناقشة بشأن طريقة تنفيذ هذه العملية لا تزال مستمرة. لدينا تقارير واقتراحات ولكن ما نحتاج إليه الآن هو بعض الإبداع للتوفيق بين الأفكار والاهتمامات المختلفة بغية تقوية مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلا وأكثر حداثة.

لقد أشار عدد كبير من الدول من جميع القارات والمجموعات الإقليمية، في بياناتها أمام الجمعية العامة، إلى المانيا وأعربت هذه الدول عن رغبتها في أن يصبح هذا البلد عضوا دائما في المجلس. ونشكر هذه الدول والمجموعات على ثقتها ولكننا مع ذلك ندرك أن إصلاح المجلس ليس مجرد تحقيق مصالح بلدان بعينها، ولكن يجب أن يهدف إلى تمكين الأمم المتحدة من التكيف مع بيئة متغيرة والتغلب على تحديات الألفية القادمة. وإذا كان مجتمع الأمم المتحدة في مجموعه يطلب من ألمانيا أن تشارك في هذه المهمة الضخمة فسنكون على استعداد للاضطلاع بالمسؤولية، وسنوسع التزامنا ونستفيد من ونعزز إسهامنا الماضي ونزيد عليه لتقوية الأمم المتحدة.

بيد أن التوسيع لا يمكن أن يقتصر على إضافة بلد أو بلدين. ولم يساورنا أي شك في أن هذا التوسيع يجب أن يشمل إيجاد مقاعد إضافية لمناطق أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا وافريقيا. وبالإضافة إلى ذلك نحن في حاجة إلى إصلاح أساليب عمل المجلس لزيادة كفاءته وشفافيته. وفي هذا المجال أحرز بالفعل بعض التقدم. ولكن هنا أيضا يحتاج الأمر إلى مزيد من العمل. ونرى، شأننا في ذلك شأن بلدان أخرى، أن عنصري التوسيع وتحسين أساليب العمل، يرتبطان ارتباطا وثيقا. فالإصلاح الحقيقي يحتاج إلى حلول للعنصرين.

وكما يشير تقرير الأمين العام، لا ينبغي أن تصرف الصعوبات الخاصة بحفظ السلام الانتباه عن الأبعاد الأخرى لعمل المنظمة، التي تعتبر أساسية بنفس القدر، بل بقدر أكبر على المدى الطويل. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم من غير تنمية اقتصادية واجتماعية. وهنا أيضا طرأ تغير كبير على السياق الدولي والتحديات التي تواجه الأمم المتحدة. هناك تقدم ملموس في بلدان كثيرة بينما لا تزال بلدان أخرى على هوامش التنمية.

لقد أصبح التكيف مع البيئة العالمية المتغيرة والسريعة التغير شرطا مسبقا أساسيا لزيادة كفاءة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية. وتلتزم ألمانيا التزاما كاملا بهذه العملية. وأود أن أكرر تأكيد تقدير بلادي للجهود التي يضطلع بها الأمين العام لتوجيه المناقشة عن طريق إسهامه الذي يتمثل في "خطة للتنمية" الذي قدمه في أيار/مايو ١٩٤٤ والخطوات الملموسة التي ما فتئ يتخذها لجعل المنظمة أكثر قدرة على الاستجابة وأكثر فعالية.

وقد استطاع الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنيط به هذا العمل أن يحرز مؤخرا تقدما ملموسا تحت القيادة الممتازة لنائبي رئيسه السفير مونغبي والسفير أوزفالد. ونحن على ثقة من أن جهودهما الدؤوبة لتوفير التوجيه والقيادة ستمكننا من التحرك قدما فيما يتعلق بكل جوانب الخطة. ونقدم لك سيادة الرئيس، دعمنا الكامل لتحقيق نتائج كبيرة خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة.

وقد أسهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقسط هام في هذا العمل، في الاستنتاجات التي وافق عليها بشأن المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى، وينبغي أن ينعكس هذا على نحو كاف في النص الختامي. وينبغي أن يفهم بشكل أوفى دور المجلس الاقتصادي

والاجتماعي، باعتباره أحد أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بعمله الخاص بتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين التي ترتبط بهما، وفيما يتعلق بالتوجيهات المحددة التي يعطيها بما يتفق مع توافق الآراء الشامل الذي يتم التوصل إليه في الجمعية العامة. وعليه أن يضطلع بالدور المركزي في تنسيق المتابعة والتنفيذ فيما يتعلق بمؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى، وينبغي للجمعية العامة أن تدعمه دعما كاملا في هذا العمل.

يقول الأمين العام في تقريره إن إصلاح الأمم المتحدة لتكون منظمة أقل تعقيدا وأكثر تركيزا وتكاملا ظل من الأهداف الأساسية لجهوده منذ أن تولى منصبه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وأود أن أؤكد على أن حكومتي تولي الأولوية الكبرى لهذا الهدف ولا سيما في المجالين الاجتماعي والاقتصادي والمجالات المتصلة بهما، حيث أنشئ عدد كبير من المنظمات والوكالات والبرامج ومنحت لها ولايات مختلفة وعهد إليها بمهام مختلفة. والتنسيق والتعاون ليسا دوما نمط سلوكها فيما بينها فالازدواج والتداخل فيما بينها ليسا بالأمور غير المألوفة. ولا يجب أن يكون رد فعلنا على الحقائق الجديدة المتمثلة في اتخاذ الأسواق الطابع العالمي وفي التغيرات السريعة التي تطرأ على العالم هو إنشاء عدد متزايد أبدا من المؤسسات والآليات والهيئات بل هو وجود أولويات وأهداف ثابتة وواضحة ومؤسسات قادرة على التكيف.

إننا ندرك تماما، شأننا في ذلك شأن الأمين العام، أن إصلاح الأمانة العامة يجب أن يكون جزءا في الجهد الأكبر الذي يتمثل في إعادة تنظيم هيكل الأمم المتحدة، بما في ذلك الآلية الحكومية الدولية. وسنواصل تقديم الدعم لتحقيق علاقة أكثر دينامية فيما بين الأجهزة الحكومية الدولية الرئيسية وأعني بذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي، والاجتماعي. ونود أيضا أن يتحقق قدر أكبر من التفاعل بين اللجنة الإدارية المعنية بالتنسيق في الأمانة العامة، وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والحوار المفتوح والصريح بشأن الأولويات والقضايا الجديدة التي تظهر والاستجابة المؤسسية، عنصر أساسي في عملية الإصلاح الجارية.

وقد عقد الأمين العام خلال هذا العام مشاورات واسعة النطاق مع رؤساء مؤسسات بريتون وودز ومع الرؤساء التنفيذيين للوكالات الأخرى بشأن متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة وبذل جهد متجدد لدعم التنمية في افريقيا. ونعتقد أن المسائل المؤسسية والمسائل المضمونية ترتبط بعضها مع بعض ارتباطا وثيقا ويهمنا للغاية الحصول على معلومات أكثر تفصيلا بشأن التنسيق القائم بين جميع مؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل لتحقيق التنمية في افريقيا. ونعرب عن أملنا في أن يتعزز التكامل بين مذكرات الاستراتيجية القطرية والأوراق المتعلقة بأطر السياسات العامة تحت إشراف منظمات بريتون وودز، مع التسليم بأن لكل من المؤسستين مجال اختصاص متميز. ومن رأينا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المحفل المناسب لإجراء المزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع.

وثمة مجال حيوي آخر لبقاء الأمم المتحدة، وهو الحالة المالية. وهنا نجد أن من الضروري إجراء نوعين من الإصلاح. فمن ناحية يجب تغيير النظام المالي بذاته، ومن ناحية أخرى يجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة أكثر كفاءة. وأعني "بالنظام المالي بذاته"، جدول الأنصبة المقررة ومنهج الحساب، وبمقتضاهما، وفقا للمادة ١٩ من الميثاق، يمكن أن يفقد العضو حقه في التصويت وأن تفرض عليه جزاءات أخرى أو أن يحرم من بعض الحوافز، بالإضافة إلى مسائل أخرى نوقشت أو تجرى مناقشتها في الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة.

إن إصلاح النظام المالي يجب أن يؤدي إلى وضع جدول أكثر انصافا للأنصبة المقررة. وأعني بذلك أن الأنصبة التي تستحق على كل دولة عضو ينبغي أن تكون قريبة قدر الإمكان من قدرتها على الدفع. ويجب أن يصاحب جدول الأنصبة المقررة الجديد تعليمات تغري الدول الأعضاء بأن تدفع أنصبتها بالكامل وفي الوقت المحدد. وينبغي أن يستأنف في أقرب فرصة ممكنة عمل الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية. ومن العناصر المهمة في أي إصلاح وفي تطبيق هذا الإصلاح، دفع المتأخرات.

ويجب أن يصاحب الإصلاحات المالية زيادة كفاءة العمل داخل الأمم المتحدة. فالمنظمة الكفؤة أقدر على حفز الدول الأعضاء على الوفاء بتعهداتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. وبعبارة أخرى فإن الكفاءة توفر حافزا للدفع. وبالإضافة إلى ذلك فإن زيادة الكفاءة هي وحدها التي يمكن أن تضمن للأمم المتحدة استمرار توافر الأموال الكافية لديها لتنفيذ البرامج ذات الأولوية.

وفي الوقت التي تتناقص فيه الميزانيات الوطنية لا يمكن أن تفترض الأمم المتحدة أن ميزانيتها يمكن أن تتزايد. وهذا يعني أنه لا يمكن أن تتوافر الأموال الكافية للبرامج والبعثات إلا عن طريق زيادة كفاءة القطاع الإداري. وتحقيق هذا الهدف مهمة أساسية تقع على عاتق الأمين العام. ويسعد وفد بلادي أن الأمين العام بدأ بالفعل في اتخاذ الخطوات الأولى. ونحن نؤيد جهوده لاستخدام عملية الميزانية في زيادة كفاءة المنظمة ونرحب بظهور بوادر النجاح في مشروع الموازنة لعام ١٩٩٦-١٩٩٧. ونلاحظ أيضا أن الأمين العام بدأ في إجراء تحسينات في مجالات عديدة مثل إدارة شؤون العاملين، ودائرة المشتريات، وأنشأ مجلسا معنيا بالكفاءة بغية زيادة كفاءة المنظمة وبالتالي جعلها أكثر جاذبية للدول الأعضاء .

إننا نعتقد أن إنشاء مكتب كفء للمراقبة الداخلية شرط مسبق آخر لتأمين جاذبية المنظمة الآن، وبنفس القدر من الأهمية في المستقبل.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/50/1) وثيقة هامة ومفيدة. فهو يوفر عرضا شاملا لأنشطة الأمم المتحدة في العام الماضي ورؤية قيّمة لجهود المنظمة من أجل التواؤم مع حاجات عصرنا.

وبشكل عام، التقرير شهادة على تنوع وحيوية أنشطة الأمم المتحدة. وهو يعكس الاتجاهات الراهنة في تطور المنظمة، والعقبات الخطيرة التي لا تزال تعرقل التقدم المرغوب. وهو يبين أن التعقد الذي تتسم به حقبة ما بعد الحرب الباردة يمثل مشكلة خطيرة أمام الأمم المتحدة، وربما أكثر خطورة حتى من التوتر العالمي السياسي والعسكري الذي كان يتسم به العالم المستقطب إلى قطبين في الفترة السابقة.

إن المنظمة تواصل القيام بمجموعة من الأنشطة التي تتطلب عناية فائقة. وكل جزء من أجزاء التقرير، بما في ذلك الجزء المتعلق بالأمانة العامة للأمم المتحدة، يدل على ذلك التنوع. وعلى سبيل المثال، فإن عمل إدارة الشؤون القانونية، المبين بإيجاز في الفقرات ١٠٢ إلى ١١٦، يتراوح الآن من تنفيذ مختلف قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالمحاكم المخصصة التي تتناول انتهاكات القانون الإنساني الدولي، إلى جوانب مختلفة من قانون البحار واستكشاف المجالات الجديدة لتدوين القانون الدولي وتطبيقه.

وعمل الهيئات الداخلة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتسع بشكل كبير بعد سلسلة المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا، وبعد أن أصبحت مسألة التنفيذ المتماسك للالتزامات التي قطعت في تلك المؤتمرات تمثل المهمة الرئيسية لهذه الهيئات.

ولا تزال المنظمة تشهد آثار الإفاقة من النشوة التي كان لا بد وأن تتبع فترة التوقعات الكبيرة والقرارات الطموحة في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين.

إن الحالة المالية للمنظمة لا تزال قاتمة. على أن الجهود التي يبذلها الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للمنظمة جهود جديرة بالثناء وتستحق التأييد التام. ونحن نأمل أن تسهم في تحسين سداد الأنصبة المقررة، وبالتالي الأداء الطبيعي للميزانية للسنتين المقبلتين. وسلوفينيا باعتبارها دولة عضوا تدفع أنصبتها المقررة في الميزانية العادية بالكامل في وقتها، تأمل أن يزيد عدد الدول الأعضاء التي تندرج في هذه الفئة بشكل كبير في العام المقبل.

ويتضمن تقرير الأمين العام عددا من الأفكار القيمة بشأن مسائل تتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، يجري التأكيد بحق على أن المنظمة تواجه طائفة من الأوضاع الجديدة، بما في ذلك أنواع جديدة من الصراع العسكري يصح أن تعد تهديدات للسلم.

والمسائل المتعلقة بطبيعة الصراعات المسلحة المعاصرة نوقشت في الفريق العامل المتفرع عن الجمعية العامة والمعني بـ "خطة للسلام" وأيضا في مجلس الأمن. وهذه المناقشات تتناول جانبا هاما من عمل الأمم المتحدة وينبغي أن تستمر، لتوضيح المسائل ذات الصلة. واسمحوا لي بأن أعرض بعض الأفكار في هذا الشأن.

بشكل عام، قد يوافق المرء على أن المناخ السياسي الدولي الجديد يتسم بصراعات عسكرية تختلف في بعض النواحي عن صراعات الماضي، كما يقول الأمين العام في التقرير. والقائمون بالأدوار السياسية في هذه الأوضاع زاد عددهم وأصبحوا أكثر تنوعا. والحروب الراهنة التي تخاض بالإنابة تشن أحيانا نيابة عن دول أصغر ولخطط سياسية متنوعة. وفي كثير من الأحيان، تكون جوانبها المتصلة بالعلاقات فيما بين أكثر من دولة جوانب أقل وضوحا وهي تطمس عن عمد. ومع ذلك، فإن مجرد تصنيف تلك الصراعات بأنها داخلية لن يفيد. ومن

الضروري بذل جهود إضافية في تحليل هذه القضايا والقائمين بالأدوار فيها.

يقال أحيانا إن العوامل الإثنية والدينية حاسمة في بعض الصراعات التي توصف بالتالي بأنها صراعات إثنية أو دينية. ونحن نود أن نحذر من هذا التسرع في التصنيف باستخدام هذه الألفاظ. ولو ألقينا نظرة على الماضي لساعدنا ذلك على كشف وجود عناصر إثنية أو دينية في العديد من الحروب التي شنت في الماضي، وعناصر أخرى غير إثنية ودينية في صراعات الوقت الحالي. وقد يصح القول بوجود مُعامل للاعتبار الإثني في معادلات معظم الصراعات العسكرية في التاريخ البشري. على أن ما هو ضروري حقا اليوم - وربما بأكثر من أي وقت مضى - هو التحديد المتأني لهوية اللاعبين الحقيقيين في كل حالة من الحالات والتعرف على مراميهم الحقيقية. ولن يكون هناك محل للأمل في أن تكون استجابة الأمم المتحدة أو أية آلية دولية أخرى لحالة ما استجابة مطابقة للاحتياجات الفعلية إلا بعد أن نفعل ذلك.

لقد تكملت عن الطابع المتغير للمسائل التي يتناولها مجلس الأمن لأن هذا هو أيضا أحد أسباب الإصلاح اللازم لهذا المجلس الذي هو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وهناك، بطبيعة الحال، أسباب أخرى تتضمن الحاجة إلى تعزيز الطابع التمثيلي للمجلس، ومستوى المساندة التي يقدمها أعضاء الأمم المتحدة لعمل المجلس وقراراته.

ولهذه الأسباب جميعا، أصبح مطلوبا تحقيق زيادة مناسبة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء في مجلس الأمن. وسنتناول فيما بعد المسائل ذات الصلة بشيء من التفصيل في ظل البند الملائم من جدول الأعمال. وحسبنا أن نقول في هذه المرحلة إن التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن بطيء نسبيا ويلزم تنشيطه.

إن المصاعب التي تمر بها عملية إصلاح مجلس الأمن لا تدعو للدهشة، وربما كانت مثالا جيدا على المصاعب المصادفة في جهود إصلاح مجالات أخرى مختلفة من مجالات نشاط المنظمة.

وهناك مجال آخر كان ينبغي إصلاحه بنجاح منذ وقت طويل هو عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعمل مختلف الهيئات والمنظمات، التي ينسق جهودها ذلك الجهاز الرئيسي من أجهزة الأمم المتحدة. وتقرير الأمين العام يقدم عرضا جديرا بالإعجاب عن العمل الذي يجري الآن والجهود التي تبذل لتحسين التنسيق. ومع ذلك فإن الأمر يحتاج إلى القيام بالمزيد.

وعند التفكير حاليا بشأن تدابير الإصلاح الضرورية، من الحيوي أن توضع في الاعتبار حقيقة التغير الدينمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، والأهمية المتنامية دوما لقوى السوق والطابع العالمي الذي تتسم به التغييرات. فالتغييرات التي تُدخل على الهياكل المؤسسية، بما في ذلك هياكل الأمم المتحدة، لا بد أن ترسم بإدراك تام لهذا الواقع.

وفي ضوء دور الدولة المتضائل في معظم الأمور الاقتصادية، يبدو من غير الملائم المناداة بإنشاء جهاز رئيسي إضافي تابع للأمم المتحدة يسمى مجلس الأمن الاقتصادي كما جاء في بعض مقترحات الإصلاح التي صيغت خارج الأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، يبدو أيضا من غير الملائم فك ارتباط المكونين الاقتصادي والاجتماعي، على سبيل المثال، بإنشاء مجلسين منفصلين: مجلس اقتصادي ومجلس اجتماعي. ولقد أثبت مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أهمية النظر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية باعتبارها أجزاء من نهج شامل يجب أن ينطلق من فكرة مركزية الكائن البشري في التنمية.

وقد أثارت الالتزامات التي قطعت والبرامج التي وضعت في المؤتمرات العالمية الأخيرة مسألة تنفيذ الوثائق المتفق عليها. وهذه المهام ذات طبيعة نوعية وعمل اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا السياق حيوي. وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يذكر، على سبيل المثال، أن أكثر من ٤٠ وزيرا حضروا الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وهذا يدل على أهمية تلك اللجنة بالذات.

وبالنسبة لجميع اللجان التي أعطيت مهام مضمونية جديدة نتيجة للمؤتمرات العالمية التي انعقدت مؤخرا فإن من المستصوب أن تصبح هذه اللجان أماكن لصنع سياسة عامة جادة على المستوى العملي المناسب. والنتائج حتى الآن كانت مختلطة ومن الضروري أن ننظر في أمر الأسباب الكامنة وراء تفاوت مستويات النشاط في مختلف هذه اللجان. وإذا كان هناك احتياج إلى المزيد

من الموارد من أجل الإعداد لهذا العمل بطريقة ملائمة، فإن هذه الموارد يجب أن توفر. وسيكون هذا استثمارا مفيدا، لأنه ما من شيء أكثر ضررا لأي مشروع جار من خيبة الأمل التي تنجم عن عدم التنفيذ الكافي.

قبل أن اختتم هذا البيان، أود أن أشير إلى جانب آخر من أنشطة الأمم المتحدة التي نحتاج فيها إلى جهود الإصلاح: ألا وهي الجهود الرامية إلى تطبيق حقوق الإنسان. لقد بذلت الأمم المتحدة الكثير من الجهود في مجال وضع المعايير وفي تطوير سلسلة من الآليات المؤسسية. ومن الضروري أن تعمل هذه الآليات بأسلوب منسق بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من الأثر. وثمة حاجة متزايدة بإطراد إلى تحسين موضوعية العمل في مجال حقوق الإنسان، وأشدد على لفظة "الموضوعية"، وإلى تحسين نوعية التقارير التي تعد في هذا السياق. ويتوقف النجاح في هذا المجال إلى حد كبير على التحسينات التي يمكن إدخالها على الأجزاء المعنية بالأمانة العامة وعلى توفر قدر معقول من الموارد الإضافية.

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يذكرنا بعدة طرق بدرجة الإلحاح التي تكتسبها مسألة إصلاحات الأمم المتحدة. فلنجعل هذه المناقشة تشكل إسهاما مفيدا في الجهود الرامية إلى تحقيق التقدم والإصلاح الحقيقيين.

السيد حمدون (العراق): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة أعمال الجمعية العامة في هذا المنعطف الهام من تاريخها.

ويسر وفد بلدي أن يشارك في الاستجابة لتقرير الأمين العام الشامل عن أعمال المنظمة (A/50/1). إننا نعتبر أن عرض التقرير للنقاش في الجمعية العامة يعطي للدول الأعضاء فرصة مناسبة لتبادل الآراء حول عمل المنظمة، وتقييم النتائج، ووضع خطوط إرشادية للعمل المستقبلي.

لقد وصف الأمين العام التقرير في الفقرة ٩٩٤ منه على أنه محاولة للصراحة، كونه يكشف النقاب عن مواطن قوة المنظمة ومواطن ضعفها لأوسع جمهور ممكن. ولقد تضمن التقرير مقترحات وأفكارا تدعو للتفكير العميق بعمل وفعالية منظمتنا. وهذه الأفكار والمقترحات تكمل تلك التي عبرت عنها الدول الأعضاء في نقاشات مختلف فرق العمل المنبثقة عن الجمعية العامة، وبالذات فريق العمل المعني بإصلاح مجلس الأمن، وفريق العمل المعني بتقرير الأمين العام "خطة للسلام".

إن الفكرة الأساسية التي ظهرت من هذه النقاشات والتي تحتاج إلى نظر عميق فيها، هي الحاجة لتحسين الديمقراطية وروح العمل الجماعي في سياقات اتخاذ القرار وطرائق عمل الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية.

إن تجربة الخمسين سنة الماضية، وبالذات خلال السنوات الخمس الأخيرة، أثبتت أن ضعف الديمقراطية وروح العمل الجماعي في سياقات اتخاذ القرار في أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية عرض هذه الأجهزة لتأثير القوى الكبرى، وبالنتيجة أضر بمصداقية واستقلالية الأمم المتحدة.

فخلال الحرب الباردة، أدى صراع المصالح بين القطبين الكبيرين إلى شل العديد من أنشطة أجهزة الأمم المتحدة. وبعد الحرب الباردة أدى تفرد قوة واحدى إلى أن تفرض هذه القوة آراءها ومصالحها وسياساتها على الأمم المتحدة، وذلك على حساب مصالح غالبية الدول الأعضاء وعلى حساب مبادئ الميثاق. ولسنا بحاجة إلى بذل جهد كبير لإثبات هذه الحقيقة. فلقد أعلن جيمس بيكر، وزير خارجية الولايات المتحدة يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ الآتي:

> "دعوني أجعل هذا الأمر شديد الوضوح أمامكم. إن استخدامنا للأمم المتحدة لم تمله حماسة ساذجة تجاه العمل الدولي متعدد الأطراف. بل أملته قناعتنا الرصينة بفائدة الأمم المتحدة كأداة من أدوات القيادة الأمريكية. أعتقد أن علينا أن نتذكر دائما أن الأمم المتحدة هي وسيلة وليست غاية للسياسة الخارجية الأمريكية".

والجدير بالذكر أن السيد بيكر كان وزير خارجية الولايات المتحدة خلال الأعوام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢، وهي نفس الفترة التي شهدت اعتماد قرارات العقوبات الشاملة ضد بلدي.

تضمن تقرير الأمين العام فقرة بعنوان "العراق والكويت"، ورغم أننا لا نتفق مع العديد من الصياغات الواردة فيها فسوف اقتصر تعقيبي على نقاط ثلاث: أولا، تأكيد ما ذكره السيد وزير خارجية جمهورية العراق من على هذا المنبر قبل أيام قليلة، والذي جاء فيه ما يلي:

"العراق، رغم كل ما يشاع، لم يعد لديه أسلحة أو معدات أو أجهزة أو مواد محظورة، وهو الهدف الجوهري للقرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وإننا نؤكد حرصنا على مواصلة التعاون البنّاء مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل غلق ملف الأسلحة وفق نصوص القرارات ذات الصلة ورفع الحصار عن العراق". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢١، الصفحة ٢٩)

ولقد جاء في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم إلى مجلس الأمن في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ما يؤكد هذا التعهد حيث جاء في الفقرة ١٨ منه ما يلي:

"ما زال مستوى التعاون العملي مرتفعا من جانب النظراء العراقيين في تيسير وتعجيل الأعمال الميدانية التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية". (S/1995/844، التذييل، الفقرة ١٨)

كما جاء في الفقرة ١٩ من تقرير الوكالة ما يلي:

"تفي السلطات العراقية بصورة منتظمة على فترات تفصل بينها ستة أشهر بمتطلبات الإبلاغ المنصوص عليها في الفقرة ٢٢ والمرفق ٢ من الخطة". (المرجع نفسه، الفقرة ١٩)

ثانيا، أشار تقرير الأمين العام في الفقرة ٧١٢ إلى ما سماه "العمليات العسكرية التركية الأخيرة في منطقة الحدود التركية - العراقية" (A/50/1، الفقرة ٧١٢). إن هذا الوصف غير دقيق. لقد كانت العمليات التركية غزوا مسلحا للأراضي العراقية، ولم يتخذ مجلس الأمن بشأنها أي إجراء، جريا على سياسة الكيل بمكيالين التي يتبعها مع العراق.

ثالثا، في الفقرة ٧١١ من التقرير، وصف الأمين العام الحالة الإنسانية للسكان العراقيين كما يأتي:

"استمر تدهور الأحوال الصحية في جميع أنحاء البلد بسبب نقص العقاقير الأساسية واللوازم الطبية، ومما زاد من خطورة الحالة قلة الإمداد بالماء الصالح للشرب، وسوء حالة المرافق الصحية بسبب الافتقار للمعدات الأساسية وقطع الغيار اللازمة لإصلاح شبكات الماء والصرف الصحي وشبكات الإمداد بالكهرباء". (المرجع نفسه، الفقرة ٧١١)

وفي الفقرة ٧١٦ ذكر الأمين العام ما يلي:

"وعلى أي حال فإن وفيات الأطفال في تزايد بسبب الأمراض الناتجة عن سوء التغذية وانعدام الرعاية الطبية المناسبة". (المرجع نفسه، الفقرة ٧١٦)

كما أن التقرير حذر من أن الجوع يهدد حياة أكثر من مليون مواطن عراقي.

نأمل بأن تنبه هذه الفقرات المجتمع الدولي إلى حقيقة أن المأساة الإنسانية للسكان العراقيين سببها قرارات مجلس الأمن، وأن استمرار هذه المأساة لم يعد له مبرر بأي منطق.

لقد قامت الأمم المتحدة لمنع الحروب وجرائم الإبادة البشرية، وللأسف الشديد لم تستطع أن تحقق الأمم المتحدة هذا الهدف كما ينبغي. لقد حصلت جريمة الإبادة الجماعية في رواندا لأن الأمم المتحدة تحركت متأخرة، وتحدث جريمة الإبادة الجماعية في العراق منذ خمس سنوات لأن الأمم المتحدة تحركت في الاتجاه الخاطئ. نأمل أن تصحح هذه الأخطاء وأن تتحرك الأمم المتحدة مستقبلا في الوقت الصحيح وفي الاتجاه الصحيح.

السيد رين (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): معروض على الجمعية العامة اليوم تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الذي يغطي العام الماضي. وأود قبل كل شيء أن أشيد بجهود الأمين العام وبموظفيه في إعداد هذه الوثيقة التي لا يمكن إنكار فائدتها. إن التقرير يقدم لنا، كما في السنوات السابقة، وصفا للأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الشهور الـ ١٢ الماضية. والتقرير وثيقة قيّمة تعد مرجعا يمكننا من تقييم ما اضطلعت به الأمم المتحدة، إلا أن التقرير هو أكثر من مجرد تصنيف لأنشطة الأمم المتحدة. أنه يستخدم التجربة الماضية من أجل اقتراح المضامين الرئيسية للأولويات في المستقبل، وليس هناك من هو أقدر من الأمين العام على وصفها.

وكما أرى، فإن أهم رسالة ترد في التقرير هي قوله:

"مؤسسات التعاون الدولية ذات النفع المتبادل وفي طليعتها الأمم المتحدة - ضرورة عالمية حيوية". (A/50/1، الفقرة ٩٩٩)

واليوم، أصبح على المجتمع الدولي أن يواجه عددا متزايدا من التحديات الدولية، التي ليس بمقدور أية دولة، مهما بلغت قوتها أو تأثيرها، أن تعالجها بمفردها. فالتضامن يبرز على نحو متزايد الوضوح باعتباره أفضل طريقة لمعالجة هذه العولمة التي تتزايد وتيرتها، والأمم المتحدة تظل أفضل أداة لهذا التضامن الحيوي. إلا أن الأمم المتحدة لن تتمكن من القيام بأي شيء ما نلتزم جميعا التزاما حاسما بوضع هذا التضامن موضع التطبيق الفعلي.

والتطور السلمي المتوائم للعلاقات بين الدول يقع من تقرير الأمين العام موقع الصميم. وهذا الهدف هو في الواقع المحط الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة. ومع أن استقرار العلاقات الدولية أمر لا يزال ينظر اليه من نواح عسكرية، فإنه لم يعد أمرا ينظر اليه من النواحي العسكرية وحدها. ويشير الأمين العام في تقريره، وهو محق في ذلك تماما، الى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة الإنسانية، وأنشطة الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها، هي الأسس التي يستند اليها السلام. ومؤخرا أيد وزير خارجية بلجيكا بوضوح هذا النهج في البيان الذي ألقاه في المناقشة العامة، واليوم لا يسعني سوى التأكيد على أن بلجيكا تعلق أهمية كبرى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ويجب علينا أن نكيف أجهزة الأمم المتحدة لكي تتصدى لها. وكما يعرف الجميع، تعلق بلجيكا أهمية على حقوق الانسان. ونحن نرى أن هذه الأهداف تمثل أعمدة يكمل بعضها البعض في صرح العلاقات الدولية السلمية. فسلسلة المؤتمرات الكبرى التي انتهت لتوها، تدلل على الأهمية الواضحة التي نوليها جميعا اليوم لهذه الأهداف. والآن وقد انفضت هذه المؤتمرات الكبرى، يجب علينا أن ننصرف الى تنفيذ النتائج التي تمخضت عنها. ويجب علينا أن نبني يوميا على الأسس التي أرستها تلك المؤتمرات.

وحقيقة أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا نعني أن على الأمم المتحدة أن توقف ببساطة نشاطها في مجال حفظ السلم، بالمعنى الضيق لهذا المصطلح. وكما قال الأمين العام:

"لا ينبغي أيضا للحظ العاثر أن ينال من تصميمنا على المضي في جهودنا لحماية أرواح البشر ودرء المنازعات الأوسع نطاقا. وهو ما لا يوجد بديل للأمم المتحدة بشأنه". (A/50/1، الفقرة ٧)

فالأمم المتحدة في الواقع أداة لا يمكن استبدالها للتعبير عن الإرادة السياسية العالمية للدفاع عن الأمن الجماعي باسم الجميع وفي سبيل الجميع. ونعتقد أن من الخطر الشديد وضع الأمم المتحدة على الهامش في هذا المضمار. فما يمكن كسبه بذلك من حيث الفعالية سرعان ما سيتحول الى خسارة من حيث الثقة والمصداقية. وهذا الاتجاه سيكون اتجاها خطيرا قد يؤدي الى استجابات عفوية مؤسفة من طرف واحد. ولذا يبدو أن من الضروري الحفاظ على التضامن في العمل للحفاظ على السلام. وبطبيعة الحال، يكون من الصعب جدا في كثير من الأحيان إظهار هذا التضامن. والعمل الذي يتعين الإقدام عليه في هذا السبيل لا بد أن يقوم على جهد شاق للتوصل الى حل وسط يقبله الجميع، وحدود هذا العمل تكون مبهمة. وكثيرا، ما تحدث نكسات. إلا أن التضامن ما زال يتسم بميزة توحيد المجتمع الدولي في الدفاع عن قضية مشتركة. وكلما ازداد التأكيد على المبادئ والقانون الدولي، أصبح تنفيذ عمل التضامن هذا أمرا أسهل.

ويكرس الأمين العام اهتماما كبيرا في تقريره للأزمة المالية في الأمم المتحدة. ومن الواضح أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تفعل أي شيء ما لم نعزز أساسها المالي، هذا الأساس الذي يجب أن تسهم فيه جميع الدول الأعضاء. وإننا نفهم التساؤلات المثارة بشأن جدول الأنصبة المقررة فالمعايير التي ينطوي عليها قد لا تكون صحيحة اليوم، إلا أنها مع ذلك، قد أقرت بتوافق الآراء، ولذا لا يمكن تنقيحها إلا بتوافق الآراء. ويجب ألا تصبح الأمم المتحدة رهينة لاختلافات متواصلة في وجهات النظر، اختلافات يتعذر التوفيق بينها في حالة الإفراط في التمسك بمواقف متخذة على أساس المبدأ. ونحن على ثقة بأن الفريق العامل سيتمكن من اختتام عمله في هذه الدورة بنجاح.

ويتناول تقرير الأمين العام العديد من المسائل الأخرى التي لم أتناولها. لقد كنت أود فقط أن أشدد على تلك المسائل التي أعتبرها أساسية، والتي، كما أراها، لا تقلل بأي شكل من الأشكال من أهمية التطورات الأخرى الواردة في التقرير: فالتقرير وثيقة مرجعية بالغة الأهمية بشأن أنشطة المنظمة. وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر مرة أخرى للأمين العام ولموظفيه على هذا التقرير.

السيد فيلستي (استونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد بلدي، أود أن أعرب عن تقديري وارتياحي

للتقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام عن أعمال المنظمة. لقد درس وفد استونيا التقرير بعناية. وخلال بضعة أيام سوف تجتمع الدول الأعضاء في الاجتماع التذكاري الخاص بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. إن السنوات الخمسين تمثل معلما بارزا ووقتا مناسبا للتوجه بأنظارنا الى السنة المنصرمة للنظر في الطريقة التي جرى أو يجري بها تحقيق الأهداف الراسخة في الميثاق.

ويلاحظ وفد استونيا مع التقدير العمل الضخم الذي تضطلع به المنظمة ككل. وكما أشار الأمين العام، وعن حق، في تقريره عن أعمال المنظمة، يجب ألا يسمح للنكسات بأن تطمس النجاح الذي حققته المنظمة.

ومن المؤسف أن انتهاء الحرب الباردة لم يضع حدا للصراعات الدائرة في مناطق مختلفة من العالم. فما زال السلام وقيام العلاقات الودية فيما بين الأمم هدفين يتعين تحقيقهما بالجهود المشتركة. وفي هذا الصدد، يود وفد استونيا أن يكرر التأكيد على أنه لا يجوز السماح بالمعايير المزدوجة في معالجة أية مسائل تدخل في اختصاص الأمم المتحدة، بما في ذلك مسائل الأمن ونزع السلاح.

ووفد استونيا يحيط علما بالجهود المبذولة لإقامة أسس متينة للسلام الدولي، في مجالات التنمية والعمل الإنساني وحقوق الانسان. وثمة فريق عامل معني بـ "خطة للتنمية" يعمل حاليا على تطوير نص هذه الخطة بناء على التوصيات الرئيسية التي قدمت للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وفي هذا الصدد، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لوسائل تنفيذ "الخطة" التي تتناول طائفة عريضة من القضايا الانمائية، بما في ذلك السلام والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، يود وفد استونيا أن يبرز العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق مكتبه القطري في استونيا الذي أنشئ في عام ١٩٩٣، والذي يعمل على تعزيز تنسيق جهود المساعدة الدولية في استونيا، ويسهم بنشاط في تنفيذ البرنامج القطري.

ويلاحظ وفد استونيا مع الارتياح النهج الشامل الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تجاه المشاكل المتصلة بالعقاقير المخدرة. واستونيا، التي تعاني من مشاكل متزايدة تتصل بالعقاقير المخدرة، وخاصة ما يتعلق منها بتهريب المخدرات عبر بلدي، تبذل الجهود، في إطار هذا البرنامج، لكي تشارك بنشاط في التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بطريقة غير مشروعة.

إن إحدى مهام الأمم المتحدة، كانت وستظل تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، كالأزمات والكوارث الطبيعية وما الى ذلك. ويرى وفد استونيا أن عمليات الإغاثة الكبرى التي نفذت أثناء العام الماضي في كينيا والسودان وأوكرانيا والشيشان، ينبغي أن تحفز الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل على إجراء تحليل مترو للأسباب الكامنة وراء الأزمات. وعلى هذه المنظمة بأسرها، التي هي منظمتنا، أن تبذل كل جهد ممكن لتحاشي تكرار هذه الحالات في المستقبل، ما لم تكن أسبابها خارجة تماما عن سيطرة الإنسان. إن احترام الحياة البشرية هو أحد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن نسترشد بها جميعا. فليس هناك ما يبرر المعاناة التي يتعرض لها ألوف الضحايا الأبرياء.

وفي ميدان حقوق الانسان، يلاحظ وفد استونيا، مع التقدير، أنشطة المفوض السامي لحقوق الانسان، وبخاصة الجهود التي يبذلها المفوض لتعزيز التعاون الدولي. ويود وفد استونيا أن يشدد مرة أخرى على الحاجة الى أن يكون عمل المفوض السامي معروفا لدى قطاع أعرض من الجماهير. فالاحترام العالمي لحقوق الانسان ينبغي أن يصبح قاعدة في القرن الحادي والعشرين.

إن تعقد الصراعات الاقليمية، ولا سيما تلك التي تدور في إقليم يوغوسلافيا السابقة، يحمل الأمم المتحدة على مراجعة مفاهيم حفظ السلام، وتغيير دورها في حفظ السلام في منطقة البلقان. وينبغي أن تواصل المنظمة جهودها لتعزيز فعالية حفظ السلام. كما ينبغي زيادة تطوير الترتيبات الاحتياطية لإتاحة الوزع السريع للموارد، وتعزيز كفاءة العمليات.

أما القيود المالية المتزايدة التي تعاني منها المنظمة فإنها ينبغي أن تحمل الأمم المتحدة، بما فيها أمانتها العامة، على النظر في السبل الكفيلة بزيادة فعالية عملها وتوجيهه وجهة عملية. ويجب تفادي التداخل والازدواجية، والنظر بتأن في مدى فعالية المؤتمرات الدولية الكبرى.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن اقتناعي بأننا، جنبا الى جنب مع جميع أعضاء الأمم المتحدة، سنتمكن من تطوير الأمم المتحدة وجعلها منظومة أقوى وأكثر كفاءة، تعمل من أجل تحقيق المقاصد والأهداف المتفق عليها دوليا.

السيد محمود (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئ الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة. وفي مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن هذا التقرير لا يبرز فحسب الصعاب التي تواجهها الأمم المتحدة، بل يقدم أيضا تدابير علاجية وتوصيات للاستجابة لمختلف التحديات.

ونتفق مع الأمين العام في أن تراث عام ١٩٤٥ لا بد من الاعتزاز به ودفعه الى الأمام. وما زالت الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها. فها نحن في أعقاب الحرب الباردة ولم تتحقق بعد آمالنا في مستقبل أفضل وأكثر إشراقا للبشرية. وقد أبلغنا الأمين العام أن حروبا وصراعات جديدة تفجرت بين الدول وأن إجمالي حجم المساعدة الانمائية للبلدان النامية قد تقلص. إن اندلاع الصراعات خلق طلبات جديدة على الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ولكن الموارد المتاحة للأمم المتحدة للاضطلاع بهذه المسؤوليات ما زالت غير كافية الى حد مؤسف.

إن الأمم المتحدة تواجه أزمة مالية خطيرة. وقد شهدنا في الماضي القريب منوالا يتسم بطلبات متزايدة باستمرار وموارد آخذة في التقلص. وأبلغنا الأمين العام أن إجمالي العجز في الاشتراكات المقررة بلغ ٣,٩ بليون دولار. ونتيجة لذلك نضبت الأموال المخصصة للتنمية، وبلغت المستحقات غير المدفوعة للدول المساهمة بقوات بليون دولار. وهاتان المشكلتان، الى جانب عدم توفر السلامة الكافية لموظفي الأمم المتحدة في الميدان، تشكل للمنظمة ثلاثة مصادر مباشرة للقلق. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نستمع الى نصيحة الأمين العام الحكيمة، وهي أن نحاول حل الأزمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة، وأن نعزز قدرتها في مجال الدبلوماسية الوقائية وآليات الإنذار المبكر، وخاصة في الحالات التي يرجح أن تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر.

إن باكستان تلتزم التزاما قويا بدور الأمم المتحدة في حفظ السلام. فنحن نؤمن بأن دور الأمم المتحدة في حفظ السلام يجسد الالتزام السياسي المستمر من جانب الدول الأعضاء تجاه مفهوم الأمن الجماعي وصون السلم والأمن الدوليين. ورغم ما ينطوي عليه ذلك من صعاب جمة وتكاليف باهظة، كانت باكستان دائما في طليعة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أنها من بين قلائل البلدان التي ناصرت بقوة دور الأمم المتحدة في حفظ السلام، وعرضت خدماتها في مناطق محفوفة بالمخاطر. وضحى جنود باكستان البواسل بأرواحهم دفاعا عن السلام في الصومال وفي أنحاء أخرى من العالم. وباكستان في الوقت الراهن هي ثالث أكبر بلد مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا ما يجعلنا نعي تماما الصعاب الجمة التي أشار اليها الأمين العام في تقريره فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام وموارد ها. ورغم هذه الصعاب، فما زال حفظ السلام يمثل ركيزة هامة في دبلوماسية الأمم المتحدة، ولا بد من دعمه بأي ثمن بغية تعزيز مصداقية المنظمة.

إننا نؤيد تأييدا تاما التوصيات التي قدمها الأمين العام في ملحق "خطة للسلام". فالأولوية ينبغي أن تعطى لمنع نشوب الصراعات ولاتفاق الدول على الاستفادة الكاملة من أدوات العمل الوقائي، بما في ذلك المساعي الحميدة للأمين العام، وإرسال مبعوثين خاصين، ووزع بعثات الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. ونرحب أيضا بتعهد الأمين العام بمضاعفة جهوده لمنع وقوع المنازعات عن طريق الإنذار المبكر، والدبلوماسية الهادئة، والوزع الوقائي. وقد يكون هذا بديلا عن الجهود السياسية - العسكرية الباهظة التكلفة من أجل حسم الصراعات.

وذكر الأمين العام في تقريره السنوي لعام ١٩٩٤ أن العلاقات بين الهند وباكستان لا تزال يشوبها نزاعهما حول جامو وكشمير، وهو من أقدم المنازعات الباقية بلا حل في جدول أعمال الأمم المتحدة. ومن المؤسف أن الأمم المتحدة لم تتمكن في السنوات الخمسين الماضية من حل نزاع كشمير عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وفي العام الماضي، عرض الأمين العام بذل كل جهد ممكن لتسهيل البحث عن حل دائم لمسألة كشمير. وقد رحبت باكستان بهذا العرض.

ومنذ العام الماضي، ازداد تدهور الوضع في جامو وكشمير. وأكد الأمين العام في تقريره لهذه السنة على تصاعد العنف في جامو وكشمير وتأزم العلاقات بين الهند وباكستان. فخلال العام الماضي، قتل آلاف الأشخاص على يد قوات الأمن الهندية. واستمر القمع

الوحشي وانتهاكات حقوق الإنسان بلا هوادة. وقد أوردت منظمات حقوق الإنسان ووسائط الإعلام الدولية أنباء عن المذابح وعمليات القتل والتعذيب والاعتقال التعسفي والإعدامات بدون محاكمة والـ "اختفاءات" في جامو وكشمير. واستخدمت القوات الهندية الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب ضد النساء في كشمير وأداة لتخويف سكانها. والسكان المدنيون في كشمير هم هدف الإرهاب الهندي. فلا تزال الهند تنتهك جميع معايير القانون الإنساني الدولي. والواقع أنه على مدى السنوات الخمس الماضية، راح ٦٠٠ ٠٠٠ جندي هندي يشنون حربا عدوانية على إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه، وهي حرب اعترفت بوجودها الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نلاحظ مع الأسف أن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأجهزتها الفرعية لم تقم بدور فعال في حمل الهند على وقف إبادتها الجماعية المنتظمة لشعب كشمير. فقد قتل ما يزيد عن ٥٠ ٠٠٠ كشميري من الرجال والنساء والأطفال خلال السنوات الخمس الماضية عن طريق حملة إرهاب منظمة صادرة عن الدولة. ومن المدهش أن جميع هذه الفظائع لم يشَر إليها على الإطلاق في تقارير الأمم المتحدة. وإننا نحث لجنة حقوق الإنسان على أن ترسل بصورة عاجلة بعثة إلى جامو وكشمير لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الهائلة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الهندية.

وقد قدمت باكستان، من جانبها، عروضا عديدة للتوصل إلى حل سلمي للنزاع حول جامو وكشمير. وقبلنا عرض الأمين العام لبذل مساعيه الحميدة. إن الهند تعمد من حين لآخر إلى اتهام باكستان بالتدخل في جامو وكشمير. ومنذ أيار/مايو ١٩٩٠، اقترحت باكستان مرارا وتكرارا إنشاء آلية حيادية في جامو وكشمير لرصد الحالة على طول خط المراقبة. وفي العام الماضي، كتب وزير خارجية باكستان إلى رئيس مجلس الأمن مقترحا زيادة عدد المراقبين في فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، الموزعين بالفعل في جامو وكشمير. ومن دواعي الأسف، أن الهند رفضت جميع هذه المقترحات.

إن التوترات التي يولدها النزاع حول جامو وكشمير تهدد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وترى باكستان أن من الضرورة الحتمية أن تتدخل الأمم المتحدة لتشجيع التوصل إلى حل عادل وسلمي للنزاع حول جامو وكشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن. فقد أمر مجلس الأمن بأن يتم تحديد الوضع النهائي لجامو وكشمير وفقا لإرادة شعب جامو وكشمير من خلال إجراء استفتاء حر ونزيه يعقد برعاية الأمم المتحدة. ولا بد لنا أن نواصل السير على هذا النهج المتفق عليه. ونحن نتفق مع الأمين العام على:

> "الطابع الملح للسعي إلى إيجاد حل عن طريق حوار بنّاء". (A/50/1، الفقرة ٦٩٤)

ولكن الهند ترفض كل مفاتحات باكستان. وما أن تُستهل أية جولة للمفاوضات، حتى تتخذ الهند موقفا خاطئا تاريخيا وباطلا قانونيا بأن جامو وكشمير جزء من الهند. وقد وصل الحوار الهندي - الباكستاني عمليا إلى طريق مسدود. ولذلك، هناك حاجة إلى وساطة الأمين العام للأمم المتحدة. وقد واصل الأمين العام اتصالاته مع كل من الهند وباكستان، ولكن في ضوء التدهور السريع للوضع في جامو وكشمير، تنشأ حاجة ملحة إلى تكثيف جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام. وإذا لم تقبل الهند عرض الأمين العام بذل مساعيه الحميدة، فإننا نقترح أن ينظر الأمين العام في تعيين ممثل خاص يقوم بجمع المعلومات الصحيحة عن الوضع في جامو وكشمير وتسهيل عملية إجراء حوار جاد لحل مسألة كشمير.

إن السعي إلى السلم هو أسمى هدف للمجتمع الدولي ولمنظمتنا. والصراعات القديمة التي لا تزال مستعصية على الحل رغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لحسمها، صراعات لا بد من التصدي لها بشجاعة وعزيمة. وقد ذكر الأمين العام بلهجة متفائلة في تقريره أنه:

> "لا مناص من مواصلة التركيز على حقيقة التحرك صوب الإنجاز البعيد المدى، وعلينا ألا ندع الجزع إزاء الصعاب المباشرة يضعف قوة الدفع الإيجابية التي تولدت". (A/50/1، الفقرة ١٠٠٠)

ولكن الوقت غير مناسب للرضا عن الذات. فنجاح الأمم المتحدة نجاح نسبي. واليوم، وبينما نعيد تقييم دور الأمم المتحدة، لا بد لنا أن نعزز قدرتها على القيام بدور قوي قاطع في التسوية السلمية للمنازعات. وهذا أمر ضروري بالتأكيد إذا أردنا إزالة الشكوك المتزايدة في مصداقية منظمتنا ونجاعتها.

السيد سوتشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتضمن تقرير الأمين العام هذا العام كذلك

استعراضا يدعو للإعجاب لأنشطة المنظمة المتشعبة. وأود أن أغتنم مناسبة مناقشة هذا التقرير عن حالة المنظمة لأقدم عددا من الأفكار ذات الطابع العام.

إننا نعلم جميعا، أو ينبغي لنا أن نعلم، أن المنظمة تعاني من أزمة. وتقرير الأمين العام يوضح بجلاء أن سببها لا يرجع إلى قلة الأنشطة الواقعة على عاتق المنظمة ولا إلى عدم الاستجابة من جانب الأمانة العامة. ولكنني أعتقد أننا نعاني جميعا من حقيقة أن الكثيرين من الناس في خارج قاعة الجمعية العامة هذه، بما فيهم زعماء الرأي العام والساسة، لا يرون الوجاهة السياسية لما نفعله وما نناقشه. وهم لا يرون الوجاهة السياسية لعشرات القرارات التي تعتمد بصورة روتينية سنة تلو أخرى.

إن تصور انعدام الوجاهة السياسية هو في الواقع السبب الحقيقي والأعمق للأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها هذه المنظمة. ولا بد لنا من معالجة هذه الأزمة من جذورها. إن هذه المنظمة الوحيدة العالمية حقا، بكل ما حققته من منجزات تدعو إلى الفخر وإخفاقات يؤسف لها إنما هي مرآة تعكس الإرادة السياسية الجماعية لأعضائها أو انعدام هذه الإرادة. وهذا صحيح، ولكننا نحن، المندوبين إلى هذه المنظمة في نيويورك وجنيف وفيينا ومقار العمل الأخرى، المسؤولون عن خلق هذه الإرادة السياسية. فدعونا لا نبدد هذه القدرة الفريدة للأمم المتحدة في مناقشات لا نهاية لها وعمليات بحث مثبطة للحماس عن قرارات تمثل حلولا وسطى.

ماذا بوسعنا أن نفعل؟ اقترح ما يلي:

إننا نؤيد دور الأمين العام، وخاصة فيما يتصل بأنشطته التي تؤثر تأثيرا حقيقيا على الحالة، مثل الدبلوماسية الوقائية واحتواء الحالة بعد انتهاء الصراع، وبناء السلام والإغاثة في حالات الكوارث، بما في ذلك الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ المعقدة، والأنشطة التنفيذية للتنمية، والمساعدة في بناء القدرة في مجال الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون.

لنستخدم الجمعية العامة وجميع الأجهزة التداولية الأخرى في اتخاذ إجراءات إيجابية لإعطاء الساعد التنفيذي لمنظمتنا ولايات واضحة والموارد اللازمة. ويتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نركز عملنا وأن نصوبه تصويبا أدق، وخاصة في الجمعية العامة ولجانها، من أجل تحقيق أفضل استفادة ممكنة من المنظمة.

والاقتراحات الواردة في الفقرة ١٨٤ من تقرير الأمين العام تعد فائقة الأهمية في هذا الصدد.

لنوحد جهودنا من أجل المساعدة على تحسين صورة الأمم المتحدة لدى الجماهير هنا في الولايات المتحدة وكذلك في كل بلد من بلداننا. مستعينين في ذلك بالأنشطة التي يتولاها الفنيون في إدارة شؤون الإعلام.

ولنغتنم الذكرى السنوية الخمسين لكي نبدأ التفكير تفكيرا جديا في الإصلاح ويجب ألا تستند هذه المناقشة إلى الاعتبارات المتصلة بالميزانية وحدها، على أهميتها؛ بل ينبغي أن تركز على ضرورة تحديد الأولويات تحديدا واضحا، وضرورة تبسيط المنظمة تبعا لذلك، وإيجاد أمثلة للتآزر في العمل بالجمع بين الأنشطة المتشابهة، وتعديل هيكل المنظمة عندما يقتضي الأمر التكيف مع المجرى العام. وفي قيامنا بهذا ينبغي بكل تأكيد أن نتوخى القضاء على الازدواج والتبديد وسوء الإدارة أينما وجدت، ولكن ينبغي أيضا أن نكفل استمرار المشاركة العالمية في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن نكفل التنوع حتى نحافظ على القدرة التنافسية للمنظومة.

والإصلاح ينبغي ألا يتوقف عند مستوى الأمانة العامة. بل يتعين علينا، نحن ممثلي الدول الأعضاء، أيضا أن نقيم تقييما انتقاديا أداءنا وأداء وفودنا. هل العدد المتزايد زيادة حادة من الجلسات، ومن الطلبات التي توجه إلى الأمين العام لتقديم تقارير، تقابله حقا زيادة في حصيلة مداولاتنا كما ونوعا؟ ما هي قيمة الكم الهائل من القرارات الروتينية التي تتخذها سنويا هيئات حكومية دولية لا تعد ولا تحصى؟ هل نحن أنفسنا اتخذنا الخطوات اللازمة لتفادي الإزدواجية ولتحسين التنسيق فيما بين مختلف الهيئات الحكومية الدولية؟ لا أعتقد أننا فعلنا ذلك، بيد أنني بكل تأكيد اعتقد أننا ينبغي أن نفعل ذلك.

لنشرع بكل تأكيد في إدخال الإصلاحات التنظيمية والهيكلية لكن علينا أن نتجنب نسيان الجوهر.

وينبغي أن نعيد تركيز نشاطنا صوب رفاه الفرد، وصوب التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي محورها الإنسان، وصوب الحماية الأفضل من انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن يشعر الناس بأن هذه المنظمة تحقق فارقا حقيقيا في حياة كل امرأة وكل رجل وكل طفل دون استثناء، فعليها أن تصل إلى الإنسان الفرد.

ويتعين علينا أن نعزز أنشطة منظومة الأمم المتحدة التي تتناول المسائل الحرجة التي تؤثر على المجتمعات المعاصرة وهي إساءة استعمال المخدرات، والجريمة المنظمة، وفيروس نقص المناعة البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والبيئة، والسكان والتنمية - وكلها مصطلحات ماثلة في أذهان الجميع.

إن الثقة في منظومة الأمم المتحدة ستتوقف بصفة خاصة على الطريقة التي تستطيع بها المنظومة مواجهة تحديات المستقبل في ميدان التنمية. وينبغي إيلاء الاعتراف والدعم لدورها الفريد في زيادة الوعي العام، وفي توفير المعلومات، وفي تحديد خطة التنمية الدولية، وفي بناء توافق الآراء الدولي.

اسمحوا لي أن أعود باختصار إلى الحالة المالية الصعبة التي تمر بها المنظمة، والتي خصها الأمين العام باهتمام كبير جدا، له كل ما يبرره، في تقريره. لا ينبغي أن يكون هناك أي وهم: في حين أن هذه الأزمة المالية ليست بالتأكيد أول أزمة مالية تمر بها المنظمة، فإنها أخطرها؛ فإن وجود الأمم المتحدة ذاته أصبح لأول مرة منذ إنشائها موضع شك بسبب الآثار التراكمية لورطتها المالية والسياسية. وإن الاجتماع التذكاري الخاص الذي سنعقده في الأسبوع القادم سيكون قد فشل إذا لم يعطنا ولاية قوية وواضحة لتوحيد كل جهودنا من أجل إيجاد حلول عملية في غضون فترة معقولة من الوقت.

وإن أركان هذا الحل ينبغي أن تكون واضحة للجميع: ألا وهي التزامات سياسية باحترام الالتزامات المعينة في الميثاق - وهي التزامات قطعتها الدول الأعضاء على نفسها بمقتضى القانون الدولي - أي دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينه؛ ووضع جدول زمني لسداد المتأخرات غير المسددة، وإصلاح نظام جداول قسمة النفقات لكي تكون معبرة عن الوقائع الاقتصادية المعاصرة، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمبدأ القدرة على الدفع، وإقرار ترتيبات متوازنة للحوافز والمثبطات.

وينبغي الاستفادة من الفريق العامل الرفيع المستوى الذي أنشأته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، بوصفه أنسب محفل لإجراء مفاوضات صادقة وذات توجه عملي.

والأهم من ذلك، وهذه ستكون آخر نقطة أطرحها: إننا ينبغي أن ندعم بقوة الأمين العام في جهوده لتحسين الأداء التنظيمي للأمانة العامة بحيث يتسنى الوفاء بالولايات الصادرة عن الجمعية العامة بشكل فعال وفي حينها الصحيح. وفي هذا السياق فإن نظام تقييم الأداء الجديد يرجى أن يكون خطوة هامة تقربنا من تحقيق هدف أمانة عامة تكون سمتها الكفاءة ويكون اهتمامها منصبا على الناتج. كما أنه يوفر وسيلة للتقدير السليم لأداء كل موظف.

إن منظمتنا تعتمد على النوعية الرفيعة لموظفيها وتفانيهم؛ فلنعزز المثل الأعلى للخدمة المدنية الدولية، ولنضمن لها أرفع المستويات. ولندافع عن موظفي الأمم المتحدة ضد أي انتقاد ليس له موجب؛ ولنجد سبيلا للإشادة إشادة خاصة بموظفينا بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، نرى أن الفرصة المتاحة للجمعية العامة للتعليق على تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة فرصة تكتسي دلالة خاصة. وكما ذكر الأمين العام نفسه في استنتاجات تقريره الشاحذ للفكر، فإن عام الذكرى الخمسين هذا ييسر نشوء

> "حس متجدد بالالتزام بالوفاء بالوعد الأصلي الذي نص عليه الميثاق قبل خمسين عاما". (A/50/1، الفقرة ٩٩٠).

إن هذا الالتزام المتجدد لا يمكن إلا أن يستفيد من النقد البناء. ولقد دخلنا فعلا في مرحلة إعادة تقييم ينبغي أن تؤدي إلى تحسينات.

وتعليقي الأول يتصل بالحاجة إلى صون وتنشيط دور الجمعية العامة باعتبارها مركز مناقشة جميع المسائل التي تقع في نطاق الميثاق. إن هذه القاعة ذات التمثيل العالمي، التي تتجلى فيها تماما مساواة الدول في السيادة، تظل لها مهام حيوية تتمثل في النظر المركز إلى مختلف مجالات نشاط المنظمة بأعين أعضائها الـ ١٨٥. إن هذه المهام إنما تتعزز بلا شك بقيام عدد من الأفرقة العاملة، حاليا، تحت رعايتها، ببحث بعض من أهم قضايا مستقبلنا المشترك. وستتاح لنا الفرصة لكي نتناول كل موضوع من هذه الموضوعات على حدة في الوقت والمكان الملائمين. ونحن نتطلع بصفة خاصة إلى المناقشة الخاصة بإصلاح مجلس الأمن.

لقد تحملتم، سيدي الرئيس، بوصفكم القوة الموجهة لأنشطة أفرقة العمل هذه، جملة من المسؤوليات المثيرة للإعجاب حقا. ونؤكد مجددا ثقتنا بقدرتكم على توجيه أعمالنا لتسفر عن نتائج مثمرة للغاية، ونود أن نؤكد لكم تصميمنا على المشاركة بنشاط في الجهود المبذولة من أجل جعل الدورة الخمسين معلما حقيقيا في تطور هذه الهيئة.

وفيما يجري العمل في "خطة للتنمية"، و "خطة للسلام"، وإصلاح مجلس الأمن، والحالة المالية للمنظمة وتعزيزها، أخذت الدول الأعضاء تدرك على نحو متزايد الصلات القائمة بين هذه الأمور كلها. إن إدراك هذه الحقيقة وجميع مضامينها هو في ذاته مهمة فيها تحد لنا.

ويشير الفصل الفرعي الوارد في التقرير عن الجمعية العامة إلى أن الجمعية تكرس اهتماما أقل للصراعات الإقليمية، في حين يشير إلى أن صراعات عديدة قد تم حلها خلال العقد الأخير، وإلى أن مزيدا من الوقت يُكرس لمسائل اقتصادية واجتماعية ومسائل أخرى. وهذا الكلام يستحق بعض التعليق.

فلئن كان حل الصراعات في بعض مناطق العالم يعطي سببا للشعور بالفرح، فإن عددا من الصراعات الخطيرة الأخرى قد برز في الأعوام الأخيرة مما زاد من حجم عمل مجلس الأمن ومن وجود قوات للأمم المتحدة في شتى أرجاء العالم. ويجري اليوم تكريس المزيد من الموارد البشرية والمادية لعمليات حفظ السلام على نحو يفوق ما حدث في أي وقت مضى في تاريخ المنظمة. فالموارد التي تنفق على نشاط حفظ السلام تفوق الآن ما ينفق على أي نشاط آخر للأمم المتحدة. ولا يوجد موضوع آخر في جدول أعمالنا الكبير يستحوذ على اهتمام أكبر أو يحرك الرأي العام العالمي بصورة أكبر من دور الأمم المتحدة في التحكم بالصراعات الإقليمية أو تسويتها أو منعها.

وحقيقة أن الجمعية العامة تكرس في الواقع وقتا أقل للصراعات الإقليمية حقيقة ليست ناشئة للأسف عن النجاح في كفالة السلام الدولي. ومثلما يسلم به التقرير نفسه عن حق، فإن مجلس الأمن أصبح يجتمع يوميا تقريبا للنظر في هذه الصراعات على وجه التحديد ومداولاته تولد اهتماما مكثفا. وعلى الرغم من الخطوات العديدة التي اتخذت من أجل زيادة الشفافية في طرائق عمل المجلس، فإن أهمية المسائل المتصلة بالسلام والأمن تستدعي قيام تعاون أسلس بين مجلس الأمن والعضوية العامة.

ويمكننا أن نضيف أن الاهتمام الزائد الذي يُفترض أن الجمعية العامة توليه للمسائل الاقتصادية والاجتماعية لا يعني أن النقاش الدائر حول هذه المسائل هو نقاش مثمر على النحو المرجو. فالاهتمام بالتنمية لا يزال إلى حد كبير تابعا للاهتمام بالسلام والأمن، في حين أن آفاق إقامة شراكة متجددة من أجل التنمية بعد أن انتهت الحرب الباردة لا تزال آفاقا لم تتضح تماما بعد.

ويشير التقرير في الفقرة ٤٢ إلى "الانسجام والتماسك" في مجلس الأمن. وهذه بلا شك إشارة إيجابية إلى زيادة التفاهم بين أعضاء المجلس. من جانب آخر، ينبغي ألا نخشى ظهور آراء متباينة عندما توجد اختلافات في الرأي. وإذا أريد لمجلس الأمن أن يتصرف باسم جميع الدول الأعضاء، حسبما يتطلبه الميثاق، فينبغي الاستماع استماعا كافيا إلى الآراء التي تعبر عن كل وجهات نظرها.

ويبدو أنه في مناسبات معينة - وهذه مسألة تبعث على القلق - تُحال عملية صنع القرار على محافل خارج المجلس نفسه، دون إيلاء الاعتبار الواجب للشفافية والمساءلة، وبهذا يجد أعضاء المجلس والدول المساهمة بقوات وأعضاء الأمم المتحدة عموما صعوبات بالغة في تتبع تطور أوضاع هي بجلاء محل اهتمام عالمي عام.

وقد اكتسبت المسائل الإدارية والمالية مجددا طابع الأهمية العاجلة. فلا يمكن أن تظل المنظمة على حافة الإفلاس دون أن تتآكل مصداقيتها. وكما كان رأينا دائما في مناسبات مختلفة، فإن الحل الواضح تماما للمشاكل المالية الراهنة التي تواجهها المنظمة هو دفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الموعد المقرر. ويجب أن نحاول مواصلة ترشيد الميزانية وأن نسعى إلى إقامة آلية أكثر فعالية. ولكن احتمال التضحية ببرامج لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب المصاعب في تلبية الإنفاق الأكبر في ميادين أخرى هو احتمال يثير لدينا قلقا ليس بالهيّن.

وإننا نشاطر الأمين العام قلقه بشأن انخفاض تمويل التنمية، ونوافق على رأيه كل الموافقة عندما يقول إنه لا غنى عن النظر إلى التنمية نظرة جديدة والالتزام العالمي بتحقيقها ونحن نواصل التعبير عن أعمق تضامننا مع أقل البلدان نموا، وبصفة خاصة البلدان

الواقعة منها في افريقيا والتي هي في حاجة ماسة لمساعدة طارئة. ومع ذلك نؤكد على ضرورة التمييز بين الطلب الشديد على الموارد من أجل التخفيف من الصراعات الإنسانية أو الاجتماعية وبين الحاجة إلى نهج شامل للتنمية يكون قادرا على الجمع بين بلدان من الشمال ومن الجنوب في جهد مشترك من أجل تنشيط النمو على نطاق العالم كله. وهذه هي المهمة الأساسية لـ "خطة التنمية".

إن تقرير الأمين العام يشير إلى تعيين السفير ريكوبيرو لمنصب هام هو أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ونعتقد أن الأونكتاد، في ظل توجيهه، سيتمكن من القيام بدور نشط في النهوض بقضية التنمية وذلك من خلال استراتيجيات تساعد البلدان النامية على الاستفادة على نحو كامل من الفرص المتولدة عن التجارة، والاستثمار، وتدفقات التكنولوجيا، بالإضافة إلى التعاون المعزز بين الجنوب والجنوب.

وفي الفترة التي غطاها التقرير، حققت مبادرات الأمم المتحدة في افريقيا أثرا إيجابيا لا يمكن إنكاره في عدة أمم مزقتها الحرب. وفيما يتعلق بموزامبيق وأنغولا، يسرنا أن نلاحظ أن عملية السلام مستمرة في هذين البلدين الجنوب افريقيين اللذين تشاطرهما البرازيل ميراثا تاريخيا وثقافيا. وأخيرا، تم التوصل إلى اتفاق فيما بين الطوائف المتصارعة في ليبريا. ويراودنا الأمل في أن يصبح التطبيع التدريجي لظروف الحياة في رواندا فاتحة فصل جديد من السلام في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا التي أصابتها كلها أضرار الحرب.

وتمثل إعادة التأهيل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأمم اختبارا لقدرة المنظمة على القيام بعمل متواصل لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وعلى نفس المنوال ما برحنا نسترعي الاهتمام إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه البرامج الإنمائية في إطار الدبلوماسية الوقائية.

وتستحق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين كل تقدير منا لجهودها الدؤوبة من أجل تعبئة قدرة الوكالة على الاستجابة في حالات الطوارئ والبحث عن نهج وقائية، وموجهة نحو الحلول، لهذه المشاكل الضخمة.

وفي ميدان نزع السلاح، لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يفترض أن حل جميع المشاكل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل قد تحقق بانتهاء الحرب الباردة. فعلى العكس من ذلك، من اللازم بذل جهود متجددة من أجل الاحتفاظ بقوة الدفع نحو القضاء الكامل على خطر استخدام المواد النووية، والكيميائية، والبيولوجية في الحروب.

إن التجربة التي اكتسبتها المنظمة في تعاملها مع الملابسات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة تجربة ذات قيمة كبيرة لجهودنا المقبلة. ويمكن أن نستخلص كثيرا من الحكمة من صورة العالم التي عرضها تقرير الأمين العام. فنحن بصدد استخلاص عبر من تحسين فهمنا للامكانيات الواقعية لعمل المنظمة في المناخ الحالي المتسم بالتبدل، وستظل البرازيل تشارك على نحو وثيق في الجهد الرامي إلى تمكين الأمم المتحدة من تحقيق إمكانياتها بالكامل من أجل السلم والتنمية في السنوات المقبلة.

السيد الأكوع (اليمن): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعبر عن شكر وتقدير وفد بلادي للجهود الموفقة التي بذلها الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالى في إعداد تقريره A/50/1 عن أعمال المنظمة. ونعتقد أن التقرير قد جاء شاملا ومفيدا لنا للتداول في إطاره. لن أتناول من التقرير المذكور إلا الفقرة ٢٤ حرصا على وقت الجمعية الثمين. وبالتالي، فإني أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير العميق لمجلس الأمن الذي عالج الوضع المأسوي الذي مر به شعبنا نتيجة للمحاولة الانفصالية الفاشلة في العام الماضي ١٩٩٤. ولا شك أن المجلس الموقر قد أدرك أن مصلحة الأمن والاستقرار في المنطقة تكمن في الحرص على حق شعبنا الطبيعي في الحفاظ على وحدته الوطنية وسيادته وسلامته الإقليمية، فتصرف على ضوء ذلك بحكمة واقتدار.

أود أن أؤكد هنا على ما جاء في خطاب وزير خارجيتنا، الدكتور عبد الكريم الإرياني الذي ألقاه في الحادي عشر من تشرين الأول/اكتوبر الحالي ١٩٩٥ أمام هذه الجمعية المهيبة، وذلك بصدد سعينا المستمر لتعزيز وترسيخ الممارسة الديمقراطية القائمة على التعدديات السياسية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وحرية الصحافة والتعبير عن الرأي والرأي الآخر. وأضيف إلى ذلك أنه قد تم الالتزام والتطبيق في حينه لقراري مجلس الأمن ٩٢٤ (١٩٩٤) و ٩٣١ (١٩٩٤)، وأنه عملا بإعلان العفو العام الذي أصدره فخامة الأخ الفريق على عبد الله صالح رئيس الجمهورية، فقد عاد جميع المغرر بهم إلى البلاد ولم يبق خارجها إلا نفر قليل من مدبري محاولة الانفصال

المشؤومة. ومع ذلك فالأبواب أمام هذا النفر القليل ما زالت مفتوحة وستظل كذلك، إذ يمكنهم العودة للدفاع عن أنفسهم ضد التهم الموجهة إليهم. وكما جاء في إحدى المقابلات الصحفية للأخ رئيس الجمهورية، فإن بوسعهم العودة واختيار المحامين من خارج الوطن أو داخله. كما أننا نضمن لهم محاكمة عادلة وسوف نلتزم بنتائج المحاكمة.

وتستطيع هذه المنظمة، إذا رأت ذلك، وأي منظمات حكومية أو غير حكومية حضور المحاكمة، والتأكد من سلامة الإجراءات القانونية بصدد المتهمين. ويمكن للسيد الأمين العام أن يوصي المجلس الموقر بإغلاق الموضوع، فلم يعد هناك ما يوجب إبقاءه مفتوحا.

قبل أن أختتم مداخلتي هذه، فإني أود أن أعبر عن الامتنان والشكر للأمين العام ولمبعوثه الخاص على ما بذلاه من أجل مساعدة بلادنا على تجاوز وضعها المأسوي الناجم عن تلك المحاولة الانفصالية الآثمة. كما أتوجه أيضا بالتقدير الخاص للمجتمع الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وخاصة التي قدمت المساعدات الإنسانية للمناطق التي تضررت أثناء الأزمة. وإني أناشد نفس الجهات التي أشرت إليها بعاليه، أي المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، أن تسارع إلى تقديم المساعدة الكافية ليمكننا مواجهة ما يلي: أولا، الأضرار الجسيمة التي ألحقتها المحاولة الانفصالية الفاشلة باقتصادنا الوطني وبناه الأساسية. ثانيا، تطهير المناطق التي زرعت فيها الألغام الأرضية ضد الأشخاص حرصا على حياة النساء والأطفال، وسائر المواطنين الأبرياء الذين يذهبون ضحية لتلك الألغام القاتلة. ثالثا، تحمل العبء الاقتصادي والاجتماعي الملقى على بلادنا رغم شح إمكانياتها بسبب تدفق اللاجئين علينا من الصومال وبعض البلدان المجاورة. وإذ نشكر مفوضية شؤون اللاجئين في بلادنا، لنطالب بالمزيد من الدعم لها، كما أننا لا نعتبر هذا بديلا عن الجهد المطلوب من المجتمع الدولي لمساعدة الإخوة الصوماليين على وضع حد للإحتراب بينهم وتحقيق المصالحة الوطنية، استعادة للأمن والاستقرار، وتعمير بلادهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند هذا الصباح. وسوف نستمع صباح غد إلى بيانات بقية المتكلمين، بما في ذلك أي بيانات لممارسة حق الرد بشأن هذا البند.

برنامج الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن إعلان التبرعات لبرنامج مفوضة الأمم

المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٦ قد حدد له صباح يوم الجمعة الموافق ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.